الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

- **بن عويرة نور الدين**
- **بن ادريس محمد الأمين**

تحت عنوان:

دور هيئات الدعم الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE و ANSEJ)

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. تمار توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد والشكر لله رب العالمين

على فضله وتوفيقه لي

على إنجازي بحثي هذا، يسرني بصدق ووفاء، أن أتقدم بخالص الشكر

والتقدير والامتنان

إلى الدكتور المشرف: "تمار توفيق"

على كل ما أسداه من نصائح وتوجيهات وارشاد

خلال اعداد هذه المذكرة والذي غمرنا بأخلاقياته وبتعامله ورقة

تواضعه

اسأل الله أن يجزيه خير الجزاء

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني أو ساهم في

إتمام هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لأعضاء لجنة المناقشة

لتكرمهم بقراءة هذه المذكرة

ومناقشتها

شكرا جزيلا أستاذي الفاضل.

بن عويرة نور الدين

بن ادريس محمد الأمين

إهـــــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا

وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من قال فيهما الرحمان" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من رافقتني دعواتها، وزادني رعاها

نجاحا إلى منبع الأمل الصافي والامل المشرق الذي لا يغيب ضوؤه

كالشمس أمي الحبيبة

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،

ارجو من الله ان يمد عمرك لترى جني الثمار، بعد طول انتظار،

قدوتي أبي الغالي

إلى زوجتي وسندي في الحياة وكل أفراد عائلتي

إلى من علمونا حروف من ذهب، إلى كل الزملاء في قسم علوم التسيير

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا

إلى دفعة إدارة أعمال 2022.

بن عويرة نور الدين

إهـــــــــداء

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى

﴿ فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض

لهما جناح الذل من الرحمة قل رب ارحمهما كما ربياني

صغيرا ﴾ سورة الاسراء الآية 24

إلى من أمضي حياته في الشقاء ليسهل على حياتي ة لأعيش في

الرقاء إلى العزيز على قلبي أبي أطال الله في عمره

إلى كل عائلتي الكريمة من جد وجدة وأعمام وعمات وخالات الكل

بإسمه

إلى المشرف الذي كان له الفضل في إعطاء كل ما له من قوة في

تسييرنا في تقديم هذا العمل

إلى كل أساتذة وعمال قسم علوم التسيير.

وإلى كل دفعة إدارة أعمال 2022

بن ادريس محمد الأمين

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وهيئات الدعم الحكومي	
تمهيد	**9**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
المطلب الثالث: أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**23**
المطلب الأول :نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**23**
المطلب الثاني :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**29**
المطلب الثالث: إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**
المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	**32**
المبحث الثالث: آليات الهيئات الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**37**
المطلب الأول: برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها	**37**
المطلب الثاني: وكالات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**42**

المطلب الثالث: صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**50**
المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**56**
خلاصة الفصل الأول	**61**
الفصل الثاني:	
تمهيد	**63**
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ	**64**
المطلب الأول: إنشاء وتعريف ومهام الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	**64**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ	**67**
المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE	**75**
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE	**75**
المطلب الثاني: التركيبة المالية	**77**
المطلب الثالث: الإعانات المالية	**78**
المطلب الرابع: الامتيازات الجبائية (في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)	**79**
المبحث الثالث: تقييم عمل وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة كآلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**81**
المطلب الأول: إحصائيات وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة حسب نوع التمويل والجنس.	**81**
المطلب الثاني: إحصائيات وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة حسب المستوى التعليمي.	**87**
المطلب الثالث: إحصائيات وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة حسب نوع النشاط.	**88**
خلاصة الفصل الثاني.	**91**

الخاتمة	93
قائمة المراجع	97
الملاحق	104
الملخص	

قائمة الجـــــداول
والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	12
(02)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 1994 حتى 2016	24
(03)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2004-2016	26
(04)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل القانوني(طبيعة النشاط) من2003 إلى 2016	28
(05)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2010-2016)	32
(06)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2014-2015)	33
(07)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2013	35
(08)	عدد الملفات الممولة حسب نوع التمويل خلال الفترة (2012-2021)	81
(09)	عدد الملفات الممولة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2012-2021)	86
(10)	عدد الملفات الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة	87

	(2012-2021)	
(11)	عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012-2021)	88
12)	عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012-2021)	89

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1994 حتى 2016	24
(02)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 20116/2004.	27
03)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوي (طبيعة النشاط)	29
(04)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع المسيلة.	71
(05)	مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	74
(06)	مراحل المرافقة لإنشاء المشروع(ANADE)	76
(07)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	77
(08)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	77
(09)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	78
(10)	مدة تسديد القروض	78
(11)	عدد الملفات الممولة حسب نوع التمويل خلال الفترة (2012–2021)	82
(12)	عدد الملفات الممولة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2012–2021)	86

(13)	عدد الملفات الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012-2021)	88
(14)	عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012-2021)	89
(15)	عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012-2021)	90

مقدمـــــــــة

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزيد من قبل جميع دول العالم، وهذا ما يمكن ملاحظته خصوصا في السنوات الأخيرة من خلال انعقاد وتنظيم العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية المتخصصة في بحث قضايا هذه المؤسسات، وكيفية تطويرها وترقيتها وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من المؤسسات العاملة في مختلف دول العالم، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص عمل واسعة وتحقيق قيمة ضافة عالية للاقتصاد الوطني، وساهم بثكل ملحوظ في زيادة الناتج الداخلي الخام وتعزيز التجارة الخارجية بزيادة حجم الصادرات والتقليل من قيمة الواردات واستثمار المدخرات المحلية وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، كما أنها تعتبر نواة أساسية للمؤسسات الكبيرة من خلال عملية التعاون والمقاولة من الباطن، إضافة إلى ذلك تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب العملات الصعبة، وتشجيع الإنتاج والابتكار، كما تعتبر هذه المؤسسات إحدى أهم الأدوات في عملية التنمية المستدامة واعادة توزيع الدخل، وهو ما يعكس دورها في عملية دعم الاقتصاد الوطني من خلال هذه الجوانب والتي تصب جميعها في مصلحة الاقتصاد العام للدولة.

وقد أعطت الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما واسعا كغيرها من الدول من خلال محاولة توفير الظروف المناسبة ومساعدة لأداء دورها على أحسن وجهه، فقد عرفت مؤسسات الجزائرية منذ الاستقلال حركة من التعديلات القانونية والتشريعية والمتعلقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد حاولت مختلف البرامج الحكومية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الاهتمام بهذا القطاع، وكاف تطور هذه المؤسسات يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص والتي تسير وفقا للإجراءات التي وضعتها الحكومة، ومع مطلع الثمانينات توالت السياسات الإصلاحية للمؤسسات الجزائرية انطلاقا من إعادة الهيكلة ثم خوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمارات وتوفير المناخ الملائم والعمل على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وزارة خاصة بها، وعطاء تعرف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

سنة 2001 بعد عدة محاولات وكان هذا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجسدت السياسة التدعيمية لهذه المؤسسات على الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات والبرامج التي أخذت على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الجوانب.

وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أكبر عقبات نمو وإنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يواجه أصحابها صعوبة كبيرة في توفير التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لاستمرار وتوسيع القدرة الإنتاجية لها، والجزائر من الدول التي عرف السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة وتغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة كرس الأولوية للتوجه والاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التي يسهل تمويلها خاصة المؤسسات المصغرة، وذلك بغية توسيع وتنويع النشاطات الممارسة من قبل هذه المؤسسات للدور الإيجابي الذي يقوم به في محاربة الهشاشة وامتصاص البطالة وتقدير المساعدة لأصحاب الفئة المهمشة وذوي الدخل المنخفض، حيث قام على إثر ذلك بإصدار نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية من أجل هيكلة التمويل المؤطر من قبلها، لاستحدا أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل ، ما يؤدي إلى ترقية وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي هذا السياق فقد أنشأت العديد من الأجهزة من أجل هذا التمويل لدعم وتطوير الاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أجل امتصاص البطالة، ومن بين الأجهزة نذكر منها ما يلي:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) .
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE).
- ✓ لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) .
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) .
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI) .

أولا: الاشكالية

مما سبق نطرح الإشكالية التي سوف نعالجها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في التساؤل التالي:

أي دور تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وترقية هذه الأخيرة؟

وللإجابة على السؤال المحوري نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي أهداف إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ما هي مختلف المعوقات التي تواجهها؟
- ✓ كيف تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهاز ANSEJ و ANADE وماهو دور جهاز ANSEJ و ANADE في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة وولاية المسيلة خاصة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

كإجابة أولية عن التساؤلات المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ أن أهداف إنشاء ودعم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة ومن بينها تقليل نسبة البطالة وتجسيد أفكار الشباب في الواقع لتكثيف النسيج الصناعي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية كهدف رئيسي.
- ✓ تعتبر مشكلة التمويل من أهم معيقات هذه المؤسسة التي تقف أمام إنشاء ودعم هذه المؤسسات.
- ✓ تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم ومن خلال مختلف صيغ التمويل التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- ❖ التعرف على آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

- ❖ الرغبة في البحث في ميدان الدعم المالي وتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه موضوع حيوي ويحظى بالاهتمام.
- ❖ تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه الهيئات لتمويل وتطوير هذه المؤسسات.

رابعا: أهمية البحث

تبرز اهمية الدراسة من خلال معرفة مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في المسيلة في خلق مؤسسات اقتصادية للعمل على التنمية المحلية، وكذا تسعى السلطات إلى دعم هذا القطاع عن طريق وضع وكالات لتمويلها، وبالتالي توفير مناصب شغل وإبراز الآلية.

- ❖ **خامسا: أهداف البحث**
- ❖ التعرف على الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ ابراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- ❖ التعرف على دور ANSEJو ANADE كهيكل لدعم وتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تحديد أهم الصعوبات والعوائق التي تواجه هاته المؤسسات.

سادسا : حدود الدراسة

الإطار المكاني: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تم اعادة تسميتها بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة.

الإطار الزماني : حددت الفترة الزمنية من 2012 الى 2021 حسب ما توفرت لدينا من معطيات حيث كنا نود معالجة سنة 2022 لكننا لم نحصل على المعطيات الخاصة لعدة ظروف من بينها جائحة كورونا.

سابعا: منهجية الدراسة

هدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من أجل الالمام بالجوانب النظرية لعناصر الموضوع، أما في الجزء التطبيقي الاعتماد على المنهج دراسة حالة والذي يتضمن اسقاط ميداني على ANSEJ و ANADE

بالمسيلة، وكذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول الوكالة وتحليلها ، لكون هذه الأخيرة جهاز من أجهزة دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المسيلة.

ثامنا: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: **هالم سليمة: هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية لمغترة 2004- 2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2017/2016.

تّطرقت هذه الدراسة إلى: مختلف الهيئات الدّاعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم حصيلة نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة من حيث النقائص واقتراح جملة من الحلول، **وتهدف هذه الدراسة إلى:** معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات التي تسعى إلى توفير الدّعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى: أنّ هذه المؤسسات على الرّغم من الاهتمام المتزايد بها والدّعم المالي الذي تتلقاه من الهيئات الحكومية لا زالت تعاني من مشاكل في الجانب التّمويلي وذلك نتيجة عدة أسباب لعلّ من أبرزها عدم وجود مرافقة فعلية طيلة السنوات الأولى من بداية نشاطها.

الدراسة الثانية: دراسة ياسين العايب: إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2014/2013.

تطرقت هذه الدراسة إلى: العوامل المحددة للتمويل من مختلف المصادر، ومن ث البحث عن إشكالية عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى سوق التمويل.

وتوصلت إلى: ضعف مميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة ضعف تحكمها في التكنولوجيا التي تساعد على جذب مؤسسات التمويل المتخصصة.

الدراسة الثالثة: عطاالله ياسين: **الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جماعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018.

هدفت هذه الدراسة إلى: معرفة ما مدى مساهمة الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغير ولمتوسطة بالجزائر، ولبلوغ هذا الهدف تناولت في الجانب النظري أساسيات تتعلق بالميزة التنافسية، بالتركيز على مؤشرات قياس التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة، المفاهيم المتعلقة بالتنافسية وكذا أساليب تحقيق الميزة التنافسية، كما تطرقنا لأساسيات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مفهومها وخصائصها وأهم مجالات نشاطها، وأيضا واقعها في الجزائر والتحديات التي تواجهها.

وتوصلت الدراسة إلى: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محل الدراسة ترتقي تنافسيتها للمستوى المطلوب، إذ أن تنافسيتها لها علاقة بالميزة التنافسية وهي علاقة طردية متوسطة، وكما أكدت النتائج أيضا إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمستوى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محل الدراسة تعزى للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بدرجة أكبر.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة لإثبات أو نفي الفرضيات، ارتأينا الى تقسيم البحث الى فصلين وخاتمة عامة.

الفصل الأول: تحت عنوان **الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم الحكومي،** حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث تتضمن المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمبحث الأخير تمثل في آليات الهيئات الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: بعنوان دراسة **حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة للفترة (2012-2021)**، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ. والمبحث الثاني بعنوان تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE أما المبحث الثالث فكان عنوانه تقييم عمل وكالة ANSEJ بالمسيلة كآلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم الخاتمة فتحتوي على نتائج اختبار الفرضيات، التوصيات وآفاق البحث.

الفصـــــل الأول

الإطار النظري
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
وهيئات الدعم الحكومي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: آليات الهيئات الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول وأن تلعب زائدا في عملية التنمية إلا أنها تواجه مجموعة من المشكلات والمعوقات تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور لذا هناك مجموعة من الأساليب يمكن إتباعها حتى يمكن دعمها لتقوم بالدور المنوط لها.

وهناك تجارب لبعض الدول تعتبر نماذج ناجحة وزائدة في مجال تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدت في ذلك على آليات وسياسات واستراتيجيات معينة.

من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها وخصائصها وأهميتها إضافة إلى المشكلات التي تعترضها وذلك من خلال ثلاثة مباحث تعرض على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: آليات الهيئات الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث في الأوساط الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، لذلك كانت هناك صعوبة في تحديد مفهوم دقيق وواضح لها وبهذا يختلف من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها والمعايير الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديده.

يرى الباحثون بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة التقدم الاقتصادي وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من التغيرات المتسارعة نظرا لسهولة إنشائها، ومرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة، وقبل التطرق لأهميتها ودورها يجب التعرف عليها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعاريف حسب مدارس مختلفة

1- **تعريف اللجنة الأوربية:** المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا أما المؤسسة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا وتتميز باستقلاليتها.[1]

2- **تعريف منظمة العمل الدولية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضهم يستئجرون عمالا وحرفيين وبعضها بعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى أجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا.[2]

---

[1] – حمزة فيشوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل الاقتصاد والمشاركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007-2008، ص74.

[2] – اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2003، ص 73.

3- **تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:** إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلاليات الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.[1]

4- **تعريف الاتحاد الأوربي:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الاتحاد كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1- 9 عمال.
- المؤسسات الصغيرة من 10- 99 عاملا.
- المؤسسات المتوسطة من 100- 499 عاملا.

حسب الاتحاد الأوربي فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية.[2]

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لتحديد واضح لها من حيث الحجم، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5،7 هذه المؤسسات كما يلي: [3]

1- بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار.

2- بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و250 عاملا ويتراوح رقم أعمالها بين 200 و2 مليار دينار.

---

[1] - رابح خوين، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، القاهرة، مصر، 2008 ، ص24.

[2] - حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص74.

[3] - اسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص59.

جدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
متوسطة	50-250	200 مليون- 2 مليار دج	100 مليون دج – 500 مليون دج
صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج

المصدر: المادة 5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

1- **سهولة التأسيس (النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال لإنشائها نسبيا، حيث أنها نستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب مع البلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2- **الاستقلالية في الإدارة:** عائدة ما تتركز كعظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.

[1]- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ص36.

3- **سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين تكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصيات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمؤسسات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4- **مركز التدريب الذاتي:** تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهذا الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثنائية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فان هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.[1]

5- **نتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:** وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين ادارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة.

لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6- **جودة الإنتاج:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد الخط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما

[1] – خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص37.

يجعلها تستجيب بشكل مباشر للأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات. [1]

7- **توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب للطلبات الصناعة الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن (المناولة) وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 27 ألف مصنع لإنتاج عدد من الجزاء التي يحتاج إليها في العمليات التصنيعية ومن بينها 17 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.

8- **قصر فترة الاسترداد:** وهي عبارة عن الفترة المطلوبة للاسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة لـ:

- صغر حجم رأس المال المستثمر.
- سهولة التسويق.
- زيادة دورات البيع.
- قصر دورة الإنتاج.

9- **أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** إن إقامة المشروعات الصغيرة التي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية. [2]

[1]- خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص37.

[2] - المرجع نفسه، ص39.

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- استعادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- تعمل على تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- العمل على توفير مجال واسع للتجديد والابتكار والتطوير والقدرة على المنافسة.

المطلب الثالث: أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية لكثير من الاقتصاديات خاصة البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، نظرا للخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، حيث أن هناك إجماع على أهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أهدافها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]– هواري معراج،" إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر"، دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 40، 2008، ص53.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن فيما يلي: [1]

1- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

2- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.

3- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتم ببعض التوازن.

4- تساعد على الاستقرار الاجتماعي للكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

5- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.

6- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.

7- الإبداع والابتكار.

8- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

9- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

ثانيا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع مختلفة وهذا راجع إلى تنوع المجالات التي تعمل فيها هذه المؤسسات ويمكن تلخيص أهم هذه الأنواع كما يلي:

[1] – لرقط فريدة، بوقاعة زينب، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ص 120.

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

ويتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:[1]

أ- **المؤسسات العائلية:** يتميز هذا النوع من المؤسسات أنها تعتمد في العمل على الأيدي العاملة العائلية كما أنها تتخذ من منزلها مكانا لعملها، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة.

ب- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب التنظيم للمؤسسات التقليدية من المؤسسات العائلية وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري. وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعامل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

ج- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع باستخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم تصنيعها بطريقة منظمة ومنتظمة وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس مجال العمل

وتم تصنيفها على أساس مجال العمل كما يلي:[2]

[1] - زيتوني صابرين ، مرجع سابق ، ص26.

[2] - سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2014، ص ص 43-44.

أ- **مؤسسات إنتاجية:** وتعرف بالسلع الإنتاجية التي تدخل في إنتاج سلعا أخرى وتنقسم بدورها إلى مؤسسات تنتج سلعا استهلاكية (المنتجات الغذائية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، تحويل المنتجات الفلاحية (ومؤسسات تنتج سلعا وسيطية) صناعة مواد البناء، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، تحويل المعادن)

ب- مؤسسات خدمية: إن الدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المعاصرة يتزايد بشكل كبير ،حيث أن زيادة معينة في كمية الخدمات المقدمة تولد مزيدا من المؤسسات الخدماتية المختلفة كالبنوك، شركات التأمين، المطاعم، العيادات الطبية، المدارس الخاصة، محلات التنظيف ،الحلاقة، محلات التصليح، الصيانة ،الفنادق والمؤسسات السياحية... .، وهذا ما لا يحصل مع المحصول الزراعي أو الإنتاج الصناعي، وذلك لأن المؤسسات العاملة في هذا المجال غالبا ما تتميز بصغر حجمها وتتطلب استثمارا أوليا صغيرا وتعتمد على الإشراف الشخصي الدقيق لصاحب المؤسسة، إضافة إلى قدرتها الكبيرة على التأقلم مع تغيرات السوق ومتطلبات الزبائن بمرونة عالية وهو ما يتلاءم بشكل كبير مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا فمعظم المؤسسات الخدمية هي من الحجم الصغير أو المتوسط.

ج- مؤسسات تجارية: وهي تلك المؤسسات التي تقوم بشراء سلع ثم تقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها بقصد الحصول على ربح، ونجد هنا كل من تجارة البيع بالتجزئة وتجارة البيع بالجملة، والملاحظ في هذا الصدد الانتشار الواسع لهذا النوع من المؤسسات إذ نجدها تلعب دوار كبيرا في تموين المستهلكين بمختلف الحاجيات. حيث يستفيد أصحابها بأرباح معتبرة وسريعة وذلك من خلال قدرتها على رفع مستوى مبيعات السلع النهائية نتيجة تخفيض التكلفة وتصريف منتجاتها مباشرة للمستهلك، وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي إضافة إلى قدرتها على تشغيل عدد كبير من العمالة رغم محدودية رأس مالها.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

صنفت على أساس أسلوب تنظيم العمل كما يلي:[1]

أ- **المؤسسات غير المصنعية:** تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهي ازت تقليدية في العمل والتسيير والتسويق، حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقي يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

ب- **المؤسسات المصنعية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعية على صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، كما تتميز المؤسسات غير المصنعية أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

ج- **المؤسسات المقاولة:** لقد أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة والمرافقة للعولمة، حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل المؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة عجزت عن التكيف مع الأوضاع الجديدة بل تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل المؤسسات الأخرى في شكل مقاولات، حيث اكتشف المنتجون أن بمقدورهم الاقتصاد في التكاليف في حالة ما إذا لجئوا إلى استخدام مؤسسات صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونهم من معدات.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس شكلها القانوني

تعتبر عملية اختيار الشكل القانوني ونوع الملكية القرار الاستراتيجي الأول الذي يتطلب الأمر من الريادي أو المؤسسين للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الإجابة عليه بوضوح ورؤية وتصور شمولي، لذلك يتطلب هذا الجانب العناية الكبيرة لكونه يحدد مستقبل المؤسسات وأسلوب

[1] – مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،2012، ص 27.

نموها وتطورها اللاحق، وهكذا يجب توخي الدقة والصحة في هذا الخيار، وبناءا على هذا صنفت إلى:[1]

أ- **المؤسسات الفردية:** هي المؤسسات التي تعود ملكياتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، ومن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...إلخ. وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، والترقية تكون محدودة جدا داخل هذه المؤسسات، لكن يبقى هذا التوجه هو النموذج الأنسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة، وقد وضع المشرع شروط موضوعية عامة وهي الرضا، الأهلية، المحل، السبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تقديم الحصص، النية في المشاركة، تعدد الشركاء، وتنقسم مؤسسات الشراكة إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- شركات الأشخاص: هذا النوع من الشركات يقوم أساسا على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة مثل شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة.

- **شركة التضامن:** شركة التضامن هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمي بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون فيكونون شخصا واحدا لمجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفير رأس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة إلى توفير المهارات

[1] – مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرى في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص ص 16، 17.

والقدرات الإدارية ومن أبرز عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية الغير محدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء، والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل وهذا إلى جانب العمر القصير للعمل.

- **التوصية البسيطة:** هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة من الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا.

2- شركة ذات المسؤولية المحدودة: هي شركة تكون الش اركة فيها بين أشخاص طبيعيين فقط وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمته في الشركة.

3- شركات الأموال: وتمثلها شركة الأموال، وهي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا من رأسمالها على شكل أسهم، وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول، ويشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها، أي تكون المسؤولية محدودة بمقدار هذه الأسهم، في حين أن الشركاء يتقاضون مقابل أسهمهم أرباح موزعة، عائدات هذه الأسهم تتغير حسب تغير نتائج هذه المؤسسة ولا تمثل أعباء ثابتة.[1]

5- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

صنف هذا النوع من المؤسسات إلى:[2]

[1] - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 57.

[2] - عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015، ص: 29.

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يتركز نشاطها في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية، وتصنيف المنتجات الغذائية، وتحويل المنتجات الفلاحية،...الخ، ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظار لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات فهي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، كما لا تحتاج إلى تقنيات إنتاج حديثة ومتطورة.

ب- مؤسسات منتجة للسلع الوسيطية: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن أنواعها المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، وصناعة مواد البناء.

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكو ن ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل) السيارات وآلات الشحن، والآلات الفلاحية(وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنوات التسعينات وذلك مع تعاقب برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يكون في أغلبه من الصناعات والمؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة والتغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وزرة خاصة بها، دليل قاطع على زيادة الاهتمام [1] بها، وبالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة والأجنبي من جهة أخرى خاصة وأنها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي، الأمر الذي يحتم تأهيل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات.

والجزائر تعمل على النهوض بهذا القطاع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات في مختلف المستويات سواء على مستوى الدعم المالي أو ما تعلق بالدعم الفني لهذه المؤسسات وفيما يلي عرض لأهم المحطات التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على غرار العديد من الدول أولت الجزائر عناية بالغة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأحدثت العديد من الهيئات والهياكل من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته وفي مايلي سوف يتم التطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المحطات التي مر بها.

أولا- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع نهاية عام 2016 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغير والمتوسطة 1022621 مؤسسة، منها 56,32 % أشخاص اعتبارين وباقي المؤسسات أشخاص طبيعيين بنسبة 43,65 % (446325 مؤسسة)، منها 211083 مؤسسة ذات مهن حرة بنسبة 20,64% و235242

[1] – صالح صالحي،" أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف الجزائر، العدد 3/ 2004، ص21-27.

نشاطات حرفية بنسبة 23% ، في حين كان عدد المؤسسات العمومية 390 مؤسسة فقط؛، وفيما يلي جدول يوضح تعداد المؤسسات الصغير والمتوسطة خلال الفترة 2016/2014.

جدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 1994 حتى 2016

السنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004
المؤسسات	26212	177365	159507	179893	188893	288587	312959
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسات	342788	376767	410959	519526	625069	634009	659309
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016		
المؤسسات	711832	777818	852053	934569	1022621		

المصدر: من إعداد الباحث عطاالله ياسين وبالاعتماد على:

- غياط الشريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي:17و18 أفريل 2006، ص107.

ولتوضيح تطور المؤسسات الصغير والمتوسطة تم وضع الشكل البياني رقم (01) التالي:

شكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1994 حتى 2016

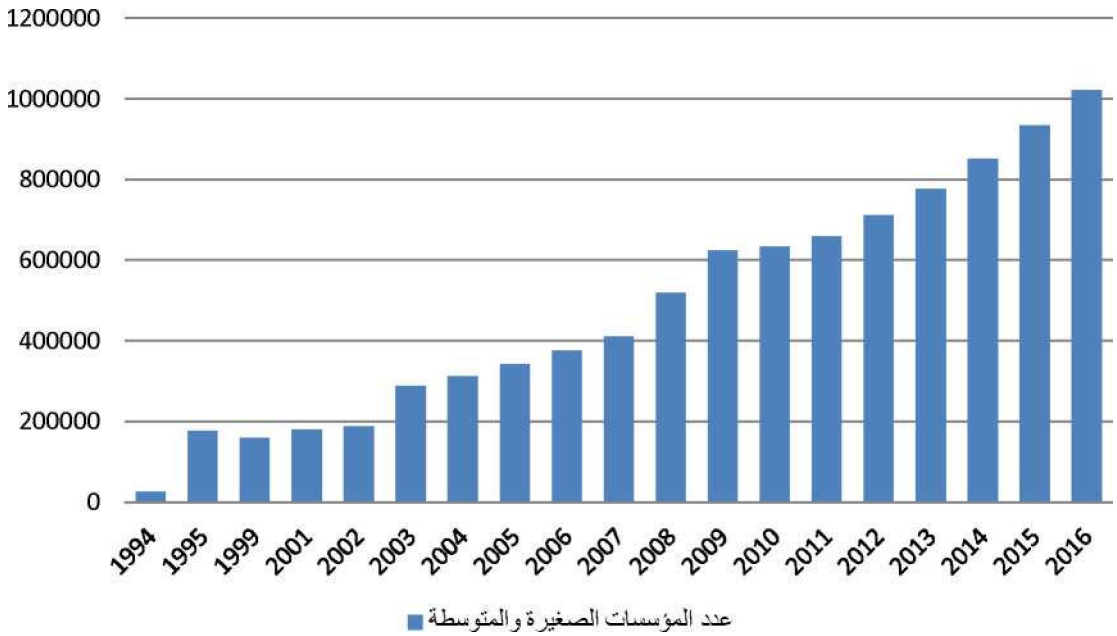

المصدر: عطاالله ياسين، مرجع سابق، ص120.

فمن خلال الشكل البياني نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر

حيث سجلنا في عام 1994، 26212 مؤسسة ليرتفع في عام 1995 إلى 177365 مؤسسة بنمو قدرت ب 676,65% ، وترتفع وتيرة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2003 أين كانت مقدرة بـ 208957 مؤسسة لتصل إلى حوالي 410959 مؤسسة سنة 2007 ثم إلى 519526 مؤسسة سنة 2008، ثم إلى 711832 مؤسسة في نهاية سنة 2012 وهو ما يمثل زيادة قدرها 502875 مؤسسة خلال عشر سنوات أي بمعدل ما يفوق 50 ألف مؤسسة سنويا، وهي زيادة جد معتبرة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير هذا القطاع، ويتواصل نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ليبلغ في نهاية 2015 تعداد 934569 مؤسسة، لنسجل 1022621 مؤسسة في نهاية عام 2016، وعلى أثر هذه الزيادات في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعازها لأسباب منها تشجيع الدولة للمستثمرين على إنشاء هذه المؤسسات من خلال العديد من التحفيزات والتشجيعات والآليات المدعمة لذلك، ومن بينها استحداث العديد من الهيئات ولوكالات منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، صندوق ضمان القروض لمؤسسات الصغير والمتوسطة (FGAR)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، بالإضافة إلى برامج إعادة التأهيل، والحاضنات ومراكز التسهيل والمشاتل، والتي تعمل على تقديم الدعم الإداري، التسويقي، القانوني الجبائي، والمالي والمعرفي.

ثانيا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

تتنوع المؤسسات الصغير والمتوسطة الخاصة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية متها قطاع الخدمات، الصناعات التحويلية، البناء والاشغال العمومية، ولتوضيح تعدادها يمكن تلخيصها في الجدول رقم (03) التالي:

جدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2004-2016.

اقطاع النشاط / السنوات	الفلاحة والصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم	البناء والأشغال العمومية	الصناعات التحويلية	الخدمات	المجموع الكلي
2004	2748	1262	72869	45729	102841	225449
2005	2947	1350	80716	48185	112644	245842
2006	3186	1450	90702	50686	123782	269806
2007	3401	1565	100250	53579	135151	293946
2008	3599	1660	111978	56568	147582	321387
2009	3642	1775	122238	58803	159444	345902
2010	3806	1870	129762	61228	172653	369319
2011	4006	1956	135752	63890	186157	391761
2012	*4277*	2052	142222	*67517*	204049	420117
2013	4616	2259	150910	73073	228592	459414
2014	5038	2439	159775	78108	251629	496989
2015	5625	2639	168557	83701	*277379*	537901
2016	6130	*2767*	174848	89597	302564	575906
المجموع	53021	25044	1640579	830664	2404467	4953739
النسبة %	%01,07	%00,50	%33,12	%16.66	%48,54	%100

المصدر: من إعداد عطاالله ياسين بالاعتماد على:

- محمد بوهزة، فتيحة بوحرود، **أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014)**، أبحاث المؤمر الدولي بعنوان:" تقييم آثار برمج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 11و12 مارس، 2013، ص ص 8-9.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغير والمتوسطة الخاصة في جميع القطاعات في تزايد ستمر من سنة 2004 إلى 2016 وهذا ما يبين الحركية الاقتصادية لجميع القطاعات نتيجة لسياسات الدولة نحو دعم وتشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية، ولتوضيح ذلك يمكن وضع الشكل رقم (02) التالي الذي يوضح تطور إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات من 2004 حتى 2016:

شكل رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2004/2016.

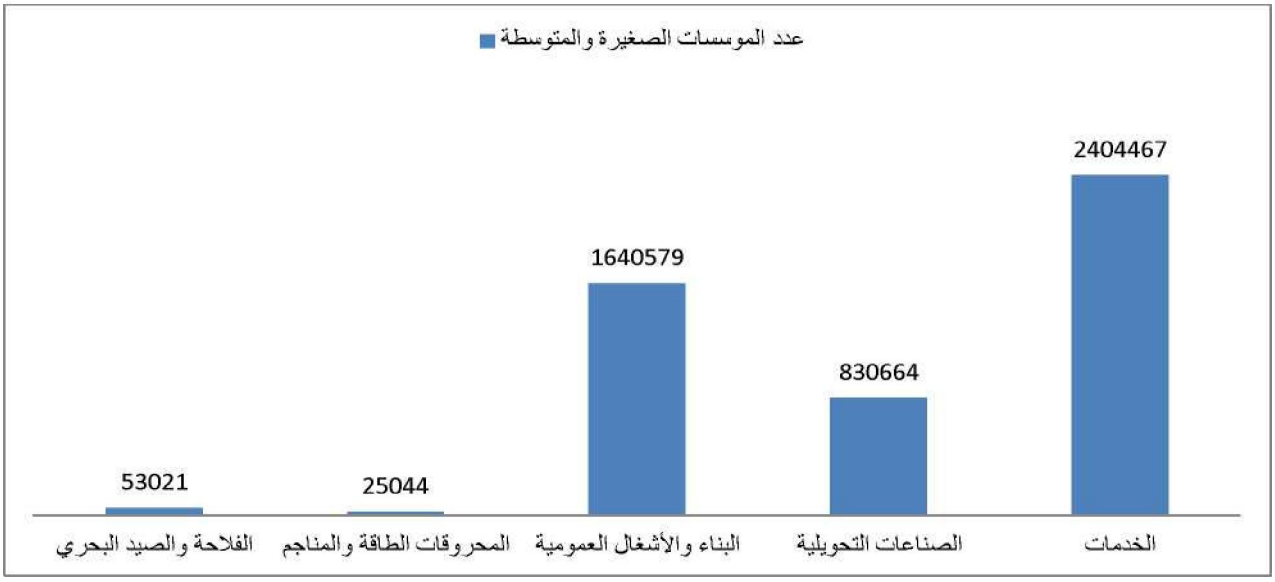

المصدر: من إعداد الباحث عطاالله ياسين.

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والذي يضم خدمات التجار، خدمات النقل والمواصلات، حيث تقدر نسبته 48,54 % بمجموع 2404467 مؤسسة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، يأت في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 33,12% بمجموع 1640579 مؤسسة والتي تهتم ببناء السكنات وتشييد الطرقات والجسور وبناء السدود، أما ثالثا فحل قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 16,77% بمجموع 830664 مؤسسة والتي تهتم بالصناعات الغذائية، صناعات البلاستيكية، صناعة الأثاث، والورق، ويبقى قطاعي المحروقات والفلاحة والصيد البحري بنسب ضعيفة مقارنة بالقطاعات السابقة لا تشجع الاعتماد عليهما بهذه النسبة، رغم أن سياسات الدولة من حيث القرارات السياسية والتشريعات القانونية تدعم النهوض بهما.

ثالثا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوي

يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والمؤسسات العمومية ومؤسسات صناعة تقليدية، وفيما يلي الجدول رقم (04) يوضح

تطور كل قطاع خلال الفترة من 2003 حتى 2016.

جدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل القانوني (طبيعة النشاط) من2003 إلى 2016

نوع المؤسسة السنوات	مؤسسات خاصة		مؤسسات عامة		صناعات تقليدية		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2003	207949	72,06	788	0,27	79850	2767	288587
2004	225449	72,04	778	0,25	86732	27,71	312959
2005	245842	71,71	874	0,25	96072	28,02	342788
2006	269806	71,61	739	0,19	106222	28,19	376767
2007	269806	71,53	666	0,16	116347	28,31	410959
2008	392013	75,45	626	0,12	126887	24,42	432068
2009	455398	72,85	591	0,09	169080	27,05	625069
2010	482892	78,00	557	0,089	135623	21,90	619072
2011	511856	7763	572	0,086	146881	2)27	659309
2012	550511	7733	557	0,07	160764	22,58	711832
2013	601583	7736	557	0,07	175676	22,63	777816
2014	656949	71,1	542	0,06	194562	22,83	852053
2015	537901	57,56	532	0,06	396136	42,39	934569
2016	575906	56,32	390	00,04	446325	43,65	1022621

المصدر: من إعداد الباحث عطاالله ياسين.

شكل رقم (03): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني (طبيعة النشاط) حتى نهاية 2016

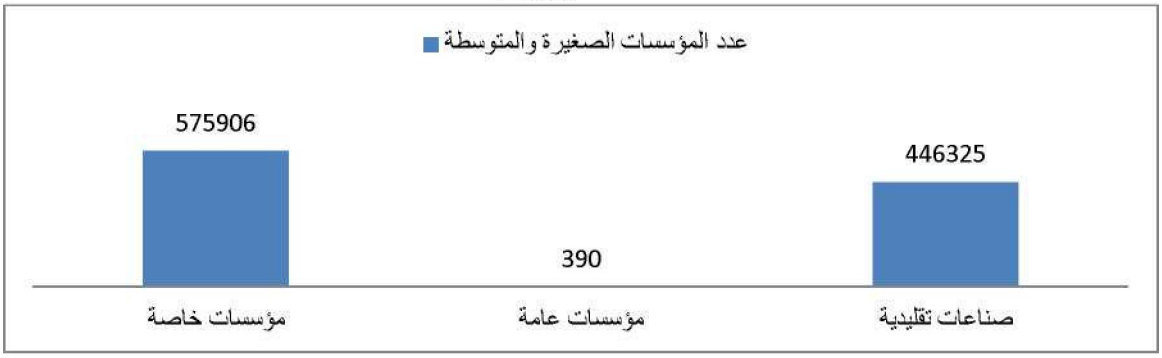

المصدر: من إعداد الباحث عطاالله ياسين.

من خلال الشكل يظهر أن قطاع المؤسسات الخاصة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 56,32%مجوع 575906 مؤسسة، يليه قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 43,65% بمجموع 446325 موسة، وأخيرا حل القطاع العام بنسبة تكاد تكون معدومة 00,04% بمجموع 390 مؤسسة، وهذا كله من إجمالي يقدر بـ 1022621 مؤسسة عند نهاية عام 2016.

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كان في غالبيته بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية ولا تستحوذ على خبرة تاريخية[1]، وبصفة عامة قد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مراحل نلخص أهمها فيما يلي:[2]

1- **الفترة الأولى:1973-1988** توجد خلال هذه الفترة بعض المحطات الهامة منها:

- **الفترة 1973-1982** أي تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن قانون الاستثمار لسنة 1973 لم يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية، ليأتي بعد قانون

[1]- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر ،2003، ص223.

[2] - صالح صالحي، مرجع سابق، ص26-28.

1977 الذي دعم التوجه الذي تبنته الجزائر حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها.

- الفترة 1982-1988 خلال هذه الفترة بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن بشرط أن تكون أهداف هذه المؤسسة تتوافق مع الأهداف العامة للمخطط الوطني وهذا ما عكسه أيضا القانون الصادر ب 1982/8/21 والذي يضمن بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الفترة الثانية 1988-1994: نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر والتي دفعتها بصنع القرار أو أجبرتها إلى إعادة النظر في الاختيارات الأولى واللجوء إلى الإصلاحات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق الذي يعطي الكثير من الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد جاء قانون النقد والقرض 1990 لتدعيم الاصطلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نص على:[1]

1- تشجيع الاستمارات الأجنبية حتى في النشطة التي كانت حكرا على الدولة.

2- تجري المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية.

حيث اتبعت للعديد من الإجراءات الإصلاحية في إطار المرسوم التشريعي الصادر في 1992 المتعلق بترقية الاستثمار حيث منح عدة امتيازات للاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفترة الثالثة 2000 إلى يومنا هذا: تم إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات في 2002 والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أن

[1] - خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص20.

صندوق ضمان القروض FGAR يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في تمويل المشاريع.

المطلب الثالث: نشأة ومهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة الجزائرية في سنة 1991 بإنشاء وازرة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وازرة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 [1]، ثم إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في سنة 2003، وفي سنة 2010 تم دمج وازرة الصناعة والترقية الاستثمار مع وازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في وازرة واحدة باسم وازرة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادي الثاني 1431 الموافق لـ 28 ماي 2010، وتم فصل قطاع الصناعات التقليدية عن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حددت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية2000 المهام التي تتولي وازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بها في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي[2]:

- ترقية المناولة.
- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين فرص الحصول على العقار الموجهة إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 03 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2004، ص28.

[2]- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 2000- 190، المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 جويلية 2000، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 42 ، ص،02.

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال مساهمتها في التشغيل واحداث مناصب العمل وكذا مساهمتها في القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في معالجة مشكلة البطالة حيت بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية سنة 2016 حوالي 1022621 مؤسسة توفر أكثر من 2371019 منصب عمل، وتمثل نسبة مساهمة المؤسسات الخاصة فيها أكثر من 99%.

جدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	23272932	2327292
المؤسسات العمومية	48656	48086	47375	48256	46567	43727	43727
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2370120	2371019

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، العدد28، 2015، ص35.

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل تأخذ اتجاها متزايدا حيث بلغ عدد مناصب العمل سنة 2010 حوالي 1625686 منصب عمل ليبلغ في نهاية 2016 حوالي 2371019 منصب عمل أي بزيادة تقدر بحوالي 45.79 %، ويعود السبب في هذه الزيادة والتطور الملحوظ للإجراءات والتسهيلات التي قدمتها الدولة لهذا القطاع خاصة في أعقاب الأحداث التي قام بها الشباب سنة 2008

عندما شهدت السوق ارتفاعا في أسعار بعض المواد الاستهلاكية بالإضافة إلى التسهيلات التي منحها الصندوق الوطني للإجراء فيما يخص الضمان الاجتماعي.

ثانيا: أهميتها في زيادة الصادرات: قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي 99 % من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015:

جدول رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل للفترة (2014-2015)

السنوات / المنتوجات	2014		2015	
	قيمة	نسبة (%)	قيمة	نسبة (%)
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938.55	36.35	588.07	28.51
التشادر المنزوعة من الماء	292.42	11.33	438.85	21.27
سكر الشمندر	228.14	8.84	149.85	7.26
فوسفات الكالسيوم	123.74	4.79	37.01	1.79
التحول غير الحلقية	47.32	1.83	35.30	1.71
الهيدروجين والغازات النادرة	38.79	1.50	34.44	1.67
المياه بما فيها المعدنية	11.80	0.46	9.89	0.48
التمور	47.01	1.82	24.95	1.21
الكحول الحلقية	95.96	3.72	95.29	4.62
المجموع الجزئي	2392	92.62	1916	92.87
المجموع	2582	100	2063	100

المصدر: وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد28، 2015، ص50.

وبالإضافة إلى المساهمة المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير فهي تساهم بطريقة غير مباشرة في التصدير كذلك، عن طريق سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة المتواجدة في الجزائر كما تتوفر المؤسسات الصغيرة في الجزائر على عدة عوامل تزيد من إمكانية زيادة وتوسيع صادراتها منها:

- منتجات المؤسسات الصغيرة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي مما يكسبها قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
- اعتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في إنقاص تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة بقدر أكبر من المرونة عن المشروعات الكبيرة في التحول من خط الإنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى الأقصى.[1]

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورا كبيرا في هذه العملية، ويمكن توضيح مساهمتها في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28–29 أكتوبر 2014 ، ص 10.

جدول رقم (07) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري للفترة 2011-2013

فروع النشاط	الطابع القانوني	2011		2012		2013	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	خاص	1165.91	99.34	1411.76	99.3	1612.94	99.10
	عام	7.80	0.66	9.93	0.7	14.81	0.91
	المجموع	1173.71	100	1421.69	100	1627.67	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	1091.04	86.41	1232.67	87.35	1344.4	86.06
	عام	171.53	13.59	178.48	12.65	217.71	13.94
	المجموع	1262.57	100	1411.15	100	1562.1	100
النقل والمواصلات	خاص	860.54	81.97	881.06	80.44	1209.33	83.8
	عام	189.23	18.03	214.21	19.56	233.8	16.2
	المجموع	1049.77	100	1095.27	100	1443.12	100
خدمات المؤسسات	خاص	109.50	79.58	123.05	79.71	139.1	80.65
	عام	28.09	20.42	31.32	20.29	33.7	19.35
	المجموع	137.59	100	154.37	100	172.46	100
الفندقة والإطعام	خاص	107.60	88.61	114.9	82.7	146.27	84.15
	عام	13.83	11.39	24.04	17.3	27.82	15.979
الصناعة الغذائية	خاص	199.79	86.17	232.2	87.25	249.17	87.28
	عام	32.06	13.83	33.93	12.75	36.3	12.72
	المجموع	231.85	100	266.13	100	285.48	100
صناعة الجلد	خاص	2.34	90.04	2.38	89.47	2.37	89.43
	عام	0.26	9.96	0.28	10.53	0.27	10.19
	المجموع	2.60	100	2.66	100	2.65	100
التجارة	خاص	1358.92	94.07	1555.29	94.17	1759.6	94.07
	عام	85.71	5.93	96.25	5.83	110.98	5.93
	المجموع	1444.63	100	1651.55	100	1870.6	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

-وزارة الصناعة، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 28، 2015، ص38.

يبين لنا الجدول السابق سيطرة القطاع الخاص فيما يخص خلق القيمة المضافة في كل النشاطات الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تلك السيطرة تختلف من قطاع لآخر حيث تبلغ أقصاها في قطاع الزراعة بنسبة تفوق 99 % في كل سنوات الدراسة (

2011-2013) ويسيطر القطاع الخاص كذلك سيطرة كبيرة بنسبة تفوق 80 % في كل السنوات في قطاعات التجارة وصناعة الجلد، الصناعة الغذائية، والفندقة والإطعام، أما قطاعات البناء والأشغال العمومية، خدمة المؤسسات والنقل والمواصلات، فنسبة القطاع الخاص لا تصل إلى 80 % إلا أنها تبقى الأكثر مساهمة فيها.

بينما القطاع العام فلا يساهم بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فهو لا يتعدى نسبة 25 % في جميع فرع النشاط ومن خلال الجدول نلاحظ أن القطاع العام يساهم في قطاع والنقل والمواصلات بنسبة لا بأس بها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المبحث الثالث: آليات الهيئات الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها

ضمن سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قامت الجزائر بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية ضمن هذا الإطار وفيما يلي عرض لأهم هذه البرامج:

أولا: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة المالية للاتحاد الأوروبي التي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية. وقد تم بموجب برنامج ميدا خلال الفترة ما بين 1995–2003 تقديم معونات قدرها 6331 مليون دولار، وقد صاحب هذا المنح التي قامت من ميزانية الاتحاد الأوروبي عمليات إقراض كبيرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، ويعد برنامج ميدا المبدأ المندرج في إطار التعاون الأورو–المتوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وفي إطار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل إلى غاية 2004 حوالي 400 مؤسسة[1].

ويهدف برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة–ميدا 2–بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى ما يلي[1]:

- تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني.
- تأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة(2010 / 2014) وبتخصيص غلاف مالي يقدر ب 8.2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج.

[1]– بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص08.

- يرتكز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية، وهو ما التزم به الاتحاد الأوروبي في مرافقة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات وبميزانية إجمالية قدرت ب 44 مليون أورو، أي حوالي 4.4 مليار دج.

ثانيا: التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة):

بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دودش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل الـ م. ص. و.م خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية التسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلته الثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

- خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

– دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

أ– المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف(50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء (ISMME).
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.

ب– المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف(1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتيL'ANDI، L'ANSEJ [2].

- تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم والتأطير.
- خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الـ ص وم) من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك.(تكوين قاعدة حول الاستشارة).

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وامتد من 2003 إلى غاية 2006، واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات

الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية.

[1]– وازرة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002، ص 10 .

[2]– محمد زيدان، إدريس رشيد، الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17أفريل 2006، ص12 .

وبالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان تسيير الموارد البشرية والوظائف الحيوية والإدارة العامة والإنتاج والمؤونة والتسويق والتوزيع والإدارة المالية.

كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة) 200 ساعة من المحاضرات و9 أشهر من الملتقيات (فيما يخص تقنيات التسيير والتفكير الاستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق CEFE بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفيدين من القروض المصغرة كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين، وذلك عن طريق تكوين مستشارين في التسيير من خلال إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية في كل مركز دعم وإجراء تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وتحسن الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي من شأنها التأثير على الدور الذي يلعبه هذا القطاع، وبخاصة أنه ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني كبديل لتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات في ظل ما يشهده هذا الأخير من اضطرابات من شأنها التأثير السلبي على عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه مشكلات عديدة وعلى أصعدة مختلفة، لعل من أهمها ما يلي:

أولا: المعوقات التنظيمية والمؤسسية: تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وعلى هذا الأساس، فإنه كلما توفرت قواعد واضحة وعادلة وفعالة، وأسواق تسهل دخول المؤسسات الجديدة ولا تعيق الإنتاج، والخروج من الأسواق، ومحاكم وإدارات حكومية فاعلة تلتزم بتطبيق القواعد والقوانين بشكل شفاف ومتوقع، وخدمات عامة مؤمنة بفعالية،

فإن بيئة الأعمال تكون مساندة للنمو والتشغيل بشكل عام، ورغم أن البيئة المؤسسية تؤثر في كل المنشآت على اختلاف أحجامها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات المؤسسية[1]، نظرا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة.

فبالنسبة لإجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، أما في الجزائر فتتطلب المرحلة 12 إجراء إلزاميا بمعدل 21 يوما لكل مرحلة وبتكلفة تقدر بـ +6% من دخل الفرد، لتحتل المرتبة 145عالميا مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع[1].

ثانيا: مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحصول هذه الأخيرة على التمويل يعتبر أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدول في معالجة إشكالية تمويل هذه المؤسسات إلا أن نتائجها تبقى محدودة نتيجة لمحدودية قدارتها التمويلية ويمكن القول أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع في الأساس الى الأسباب التالية:

1- الاعتماد على المصادر الذاتية: إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحاب هذه المؤسسات بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ بواسطة الموارد الذاتية، ففي فرنسا بينت دراسة أن 32% من المؤسسات اعتمدت كلية على الموارد الذاتية لتمويل استثماراتها في حين أن 39% لجأت للتمويل عن طريق البنوك.

[1]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص2020.

2- ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي: يمثل تواضع البنية التحتية المصرفية المتمثلة خاصة في عدم شفافية المؤسسات، وضعف نظم المعلومات الائتمانية المتمثلة خاصة في عدم وجود مكاتب للاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، وعدم وجود ضمانات موثوق بها، وضعف حقوق القانونية أحد الأسباب الرئيسية لعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحتل الجزائر مراتب متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي، والجدول التالي يوضح مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر سنة 2018 في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي.

المطلب الثاني: وكالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء مجموعة من الهياكل والآليات التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والقضاء علي المشاكل التي يواجهونها في هذا المجال، ومن أبرز هذه الوكالات سوف نذكرها في هذا المبحث.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لنساج: ANSAJ

تم إنشاء مجموعة من الهياكل والآليات التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والقضاء على المشاكل التي يواجهونها في هذا المجال، ومن أبرز هذه الوكالات: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

1-تعريف ونشأة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لنساج

1-النشأة والتأسيس:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشاب لنساج (ANSEJ) سنة 1996بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 ديسمبر 1996 وتم تحديد قانونها الأساسي تعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها بالجزائر العاصمة وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس

الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي.[1]

2-أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

أ/أهداف الوكالة:

لوكالة لنساج العديد من الأهداف يمكن ذكرها كالآتي:

- إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم النصائح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك.
- التخفيض من مشكلة البطالة.
- التعزيز والاستغلال الأمثل للقدرات الاجتماعية.

ب /مهام الوكالة [2]:

- تقديم الاستشارة والمساعدة المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- توضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ي مسار التركيب الآلي وتعبئة القروض.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم.
- تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها

ويسير الوكالة مجلس توجيه، ويديرها المدير العام وتزويد بمجلس للمراقبة:

[1]- الجريدة الرسمية، المواد (01-05)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52، ص، 12.

[2]- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2004/03 ص .33-32

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار APSI والتي تتمكن من تحقيق الأهداف التي تنشأ من أجلها، وذلك وفقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وتتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو بالرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بموجب المادة 06 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الأول الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و"هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن وتخول الوكالة القيام لجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل:

- إنشاء مؤسسات جديدة.
- توسع قدرات الإنتاج.
- إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات.
- المساهمة في رأسمال الشركة.
- المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

– ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[1].

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لا يقتصر دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة فقط ولا على الاستثمارات المحلية، بل يشمل كل أنواع الاستثمارات، ولهذا نجد لهذه الوكالة عدة مهام يمكن حصرها فيما يلي [2]:

- تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات الجديدة وتنفيذ المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تسيير المحفظة العقارية الثابتة الخاصة بالاستثمار.
- المساهمة في تنمية وترقية الفضاءات والأشكال الجديدة للاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني [3].

ثالثا: الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

هناك هيئات مكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشأتها لغرض تسهيل مهامها، وتتمثل في:

***المجلس الوطني للاستثمار** ويكلف المجلس للقيام بالمهام التالية[4]:

- تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- اقتراح تدابير لمحفزة للاستثمار لمسايرة التطورات الملحوظة
- يفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات.

---

[1]– علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 سنة 2010، ص:182.

[2]– المادة الثالثة، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص8.

[3]– المادة الخامسة، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر تاريخ 26 سبتمبر 2001، ص9.

[4]– الجريدة الرسمية، المادة 27، المرسوم التنفيذي 21-71، مرجع سابق، ص9،

- يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويرها.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

***الشباك الوحيد:** ينشأ على مستوي الهيكل اللام ركزي للوكالة ويضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار وهو يأهل قانونيا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، ويتأكد بالاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات، وإنجاز المشاريع ويسهر على تنفيذ الإجراءات المتخذة[1].

***صندوق دعم الاستثمار:** عبارة عن تخصيص خاص موجه لتمويل التكتل بمساهمة الدولة في كلفة الامتيازات الممنوحة للاستثمارات، لاسيما النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.[2]

ثالثا: وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

1-نشأة وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 3 صفر 1417 الموافق ل 29 جوان 1996 والذي يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية، ويكون مقرها في مدينة الجزائر، ويمكن إنشاء أي فرع جهوي بقرار من مجلسها التوجيهي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع نشاطها الوزير الحكومة ويتابع نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل والحماية الاجتماعية.[3]

[1]- الجريدة الرسمية، المادة 19، المرسوم التنفيذي 93-12، مرجع سابق، ص7.

[2]- المرجع نفسه، المواد 23-25-28، ص 8.

[3]- الجريدة الرسمية، المادة 1-5، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 3 صفر 1417 الموافق ل 29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحددها القانون الأساسي، العدد 40، ص18.

2- مهام وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

تعمل الوكالة على القيام بما يلي[1] :

- الترقية والانتقاء والاختيار والتمويل الجزئي أو الكلي عن طريق المساعدات أو أية وسيلة لفائدة الفئات المحتاجة، وكل مشروع أشغال أو خدمات ذات منفعة اقتصادية واجتماعية أكيدة تستعمل يد عاملة كثيفة، وتعمل على تنمية المؤسسات الصغرى.

- البحث وجمع المساعدات المالية والتبرعات والإعانات من أي نوع (وطنية أو دولية أو متعددة الجوانب) لأداء موضوعها الاجتماعي.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): بغية الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إطار القانون التوجيهي لترقيتها قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 والتي أسندت لها المهام التالية[2]:

- إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسينها وتحديثها لطرق الإنتاج.

- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجان التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.

---

[1]- المرجع السابق، المادة 6- 7، ص19.

[2]- قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006، ص6.

خامسا: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGEM:

كانت أول بوادر اهتمام الدولة الجزائرية بصيغة القرض المصغر في جويلية 1999 بظهور برنامج يتمم ويدعم مسار مكافحة البطالة للبرنامج الذي ظهر في سنة 1996 والموجه إلي فئات متنوعة من طالبي الشغل في إطار معالجة البطالة، ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر والمخصص لاقتناء عتاد بسيط بمعدل فائدة 2 % ويتم تسديده علي مرحلة قصيرة. وقد شرعت الدولة في تطبيق هذا البرنامج في جويلية 1999 عبر كامل التراب الوطني، وبذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر في المجتمع.[1]

بموجب المرسوم رقم 04- 14المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين، وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، ويكون مقرها بالجزائر العاصمة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة.[2]

وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي وزير التشغيل الإشراف العملي عليها، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام وهي تهتم ب[3] :

- إدارة وتسير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل والتي تكون في حدود 50000 دج ولا يزيد عن4000000 دج.
- تسديد القروض الممنوحة بين سنة و5 سنوات.

---

[1]- عون الله سعاد، عزيزو راشدة، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر " فرص وتحديدات"، جامعة محمد خيضر الجزائر، بسكرة، 3-4-5 ماي 2011، ص2.

[2]- الجريدة الرسمية، المادة 01-04، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد 06، ص8.

[3]- غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006، ص5.

- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع.
- إبرام اتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلانات للمستفيدين من القروض المصغرة.
- تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط.
- تقديم القروض بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

2-مهام الوكالة الوطنية ANGEM:

تتمثل أهم المهام التي تتولي الوكالة القيام بها في[1] :

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما يما يتعلق بتمويل مشاريعهم
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدي المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

3-أهداف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM[2]:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات التسوية.

[1]- الجريدة الرسمية، المادة 8-23، المرسوم التنفيذي رقم04-14، مرجع سابق، ص 09-11.

[2] -http //www.angem.dz/ar/aticle/objectifs-et-missions/20/07/2016.

- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الإشكالية، بالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، خاصة فيما يتعلق بمرحلة تمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين من القرض مع حرصهم على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة.

المطلب الثالث: صناديق دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل صناديق الدعم والتمويل كغيرها من الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم تسهيلات لإقامة هذه المؤسسات والإعانات التمويلية والاعفاءات الضريبية والجمركية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة إنشائها وتطويرها . بالإضافة إلى عمل بعض الصناديق على توفير الضمانات للبنوك وتسهيل حصول أصحاب المؤسسات على التمويل البنكي والاستثمارات والمساعدات التقنية.

أولا: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

- **Agence Nationale de Gestion Micro Crédits**

1- نشأة صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي يقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخري، تساهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها بفضل الدراسات المقدمة، و

المتابعة المستمرة، لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تساهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها.[1]

2-مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: يتولى الصندوق القيم بالمهام التالية:[2]

- ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لأصحاب المشاريع المستفيدين من تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- يغطي الصندوق بناءا على تعجيل من البنوك والمؤسسات المالية المستحقة والفوائد في حالة فشل المشاريع في حدود 85% من قيمة القرض.
- يؤسس دفع الاشتراكات إلى صندوق من المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية.

3-مصادر الموارد المالية للصندوق [3]:

- تخصيص أولي من أموال خاصة تتكون من مساهمة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر برأس المال، مساهمة الخزينة العمومية، مساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة برأس المال، والرصيد غير المستعمل من صندوق ضمان الاخطار الناجمة عن القروض المصغرة.
- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من طرف المستفيدين من القرض المصغر، البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة.
- فوائد التوظيفات المالية من الأموال الخاصة والاشتراكات المحصلة.
- الهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق.
- التخصصات التكميلية من لأموال خاصة عند الحاجة، المتأتية من المشاركين في رأس المال الأولى من البنوك أو المؤسسات مالية منخرطة.

---

[1]- بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإيداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول 2008، ص .185-157

[2]- الجريدة الرسمية، المواد(03-04-10)، المرسوم التنفيذي رقم 04-16، المرجع سابق، ص، ص.16-15.

[3]- المرجع نفسه، المادة 11، ص16.

ثانيا: الصندوق الوطني لتأمين على البطالةCNAC

1- نشأة الصندوق الوطني لتأمين على البطالةCNAC

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 مهمته دعم العمال الذين فقدو مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوين خاص في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل.[1]

2-مهام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC: يقوم الصندوق بعدة مهام تتمثل في:

- الضبط باستمرار لبطاقة المنخرطين، وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداة التأمين عن البطالة.
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى تتمكن من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانته.
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل
- إمكانية المساهمة في تمويل احداث مشاريع لصالح البطالين البالغين من العمر مابين 30و50سنة وقد حدد سقف تمويل الصندوق بعشرة ملايين دينار جزائري.

[1]- فرحاتي عمر، الملتقى الوطني حول، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي-، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص8.

3- حصيلة الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC:

كلف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة بمتابعة وتخفيف النتائج المرتبة عن التسريح الكبير للعمال المستخدمين في القطاعات الاقتصادية، وذلك لتطبيق مخطط التعديل الهيكلي عن طريق وضع مهن تسهل إعادة إدماج هؤلاء العمال عبر البحث الفعلي عن مناصب العمل وتقديم المساعدات والإجراءات لإنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة أو عن طريق التكوين...إلخ

ثالثا: صندوق ضمان قروض استثمارات (CGCI-PME):

1- تم إنشاء صندوق ضمن القروض استثمارات المؤسسات الصغرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 والمؤرخ في 29 صفر عام 1425الموافق ل 19 أفريل 2004 والمتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدعم وانشاء وتطوير هذه المؤسسات من خلال تسهيل الحصول علي القروض البنكية، وكانت بداية نشاطه العملي في سنة 2006، وحسب المادة الثانية والثالثة من هذا المرسوم فإن الصندوق عبارة عن مؤسسة ذات اسهم يحدد مقرها في الجزائر العاصمة ويتكون رأسمالها من 30 مليار دينار جزائري ويقدر رأس المال المكتتب ب 20 مليار دينار منها نسبة 60% علي الخزينة ونسبة 40 % علي البنوك، ويتكون الفرق بين رأس المال المسموح به ورأس المال المكتتب من سندات غير مكافأة يحوها الصندوق على ذمة الخزينة، وتسديد البنوك الخزينة الرأس المال المكتتب كليا طبقا لأحكام القانون التجاري.[1]

2- أهداف الصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-CGCI PME:

يهدف الصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الي ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل

[1]- الجريدة الرسمية، المادة 7،6، المرسوم التنفيذي رقم 04 -134، ص، ص31-32.

الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديد تجهيزات الإنتاج، ويكون المستوى الأقصى لقروض 50 مليون دينار [1]ويهدف إلى تحقيق مايلي:

– تقديم المساعدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافهم واستمرار مؤسساتهم وبقائها.

–تسهيل حصول المستثمرين على التمويل البنكي من أجل دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة واستمرارها، وذلك من بالموافقة على ضمان قروض البنوك التجارية لتمويل هذه المؤسسات، سواء تعلق الأمر بالإنشاء أو التوسيع وكذا التجديد.

– السعي إلي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءتها الإنتاجية حتي تستطيع الحفاظ علي حصتها في السوق المحلي في المرحلة الأولى والبحث عن الأسواق الخارجية في المرحلة الموالية (الانفتاح الاقتصادي).

– وحسب القانون المالية التكميلي لسنة 2009، يرفع مستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من صندوق اعتمادات الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى شركة ذات أسهم، لتغطية القروض المبرمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وحدد السقف الأقصى للضمان ب 250 مليون دينار، اي 80% بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل انشاء المشاريع و60% فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي في حالة النمو (توسيع أو تجديد التجهيزات)[2]

كما كلف الصندوق بمهمة تسير صناديق ضمان القروض قطاعات اخرى ستكون أولها صندوق ضمان القروض البنكية لممنوحة للفلاحين المخصص له ميزانية قيمتها 15 مليار دينار، وسيغطي القروض لها القطاع بنسب تتراوح مابين 05 % و95%.[3]

[1]– المرجع نفسه، المادة 4، ص،31.

[2]– المرجع نفسه، المادة 13، ص32.

[3] –WWW.CGCI.DZ//AR/Action=rubrique@service–id=3ube=4=ar

رابعا: صندوق الكفالة المشتركة لضمان قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع[1]:

نظرا لمخاطر قروض الاستثمارات نم انشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 03-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل03 جانفي 2004 والذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين35 و50 سنة وتحديد قانونه الأساسي، فهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوطن لدى الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ومقره بالجزائر العاصمة، وتتم إدارة الصندوق من قبل مجلس الإدارة، وتعتمد موارده أساسا علي تخصيص أولي من أموال الخاصة، الاشتراكات أو المنح المدفوعة للصندوق، عائد التوظيفات المالية للأموال الخاصة والاشتراكات أو المنح المحصلة والهبات الوصايا والإعانات المخصصة للصندوق، التخصصات التكميلية من الأموال الخاصة والتي تكون من المشتركين في رأس المال الأولي ومن البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع وتتراوح أعمارهم مابين 35 و50 سنة والمنخرطين في الصندوق، ويكمل الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض للبنك أو المؤسسات المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية . ويغطي الصندوق 70%من قيمة الديون المستحقة علي أصحاب المشاريع في حالة العجز عن السداد، وبهذا يكون الصندوق آلية أخرى تسعى للتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عن أصحاب المشاريع.

بالإضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في دعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA، صندوق تدعيم التصدير FPE، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .FCMGR

[1]- الجريدة الرسمية، المادة 1-13، المرسوم التنفيذي 03-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 جانفي 2004 و المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50 سنة وتحديد قانونه الأساسي، العدد03، ص ص 9-10.

المطلب الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها.[1]

تشكل تنمية المؤسسات الصغير والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة والمعوقات التي تقف في سبيل تنميته، إذ أن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية هو خيار تبنته الجزائر مع خيار اقتصاد السوق وبدأت مظاهره مع العمليات الأولى لإعادة الهيكلة سنة 1982. وقد تم لهذه المؤسسات من حيث كيفية إنشائها، أشكالها القانونية، آليات تمويلها، الامتيازات التشجيعية لها. وقد بلغ الأمر تشريعيا إلى ضبط مفهومها بمعايير محددة، غير أنه مع هذا الاهتمام الرسمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تبقى بعيدة تماما عما تعرفه الدول المتقدمة، وبصفة أخص فإن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تتسم بصعوبات ومعوقات يمكن تلخيص أهم هذه المعوقات والمشاكل فيما يلي:[2]

1- المعوقات المرتبطة بسوق العمل: ونذكر من بينها:

- نقص المسيرين الإداريين، الإطارات الكفؤة، التقنيين المؤهلين؛
- عدم ملائمة التكوين الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق (إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية)؛

2- المعوقات المرتبطة بمصادر المعلومات: ومن بينها نذكر ما يلي:

- النقص الفادح في المعلومات الاقتصادية المرتبطة بالأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانيين؛
- صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها في أغلب الأحيان مما ينعكس

[1] – جبار محفوظ، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطورها في العالم، ص 421.

[2] – عطاالله ياسين، الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019، ص ص 112-113.

سلبا على تجسيد فرص الاستثمار، وان وجدت فهي غير كافية لتلبية أغراض المؤسسة؛

- ضعف إن لم نقل انعدام استعمال الانترنت والتطبيقات التكنولوجية المتطورة؛
- صعوبة الحصول على التكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية، وكذا نقص في استخدام الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛
- ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغر المناسبة والمطلوبة، وإن وجدت فهي غير فعالة؛

3 -المعوقات المتعلقة بالإدارة والمنشآت العمومية: ومن بينها:

- عدم ملائمة الإدارة العمومية لعالم الأعمال، لما تتميز به من بعض الإجراءات التقليدية، وعدم مسايرة التطورات الحديثة؛
- ثقل وتكلفة الإجراءات، طول المدة ترجمة مختلفة للقوانين والقواعد، غياب الاتصال.
- البيروقراطية الإدارية والمحسوبية مع تعقد الإجراءات الإدارية وتفشي الفساد؛
- ضعف نوعية المنشآت، والهياكل القاعدية؛

4- المعوقات القانونية والتشريعية: وتتمثل في:

- نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية؛
- ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال؛
- ضعف المنظومة التشريعية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضعف استعمال الطرق البديلة في حل النزاعات؛[1]

5- المعوقات المالية: ونذكر من بينها:

- معايير الوصول إلى البنوك غير مكيفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة؛
- ضعف الموارد التمويلية الأخرى؛
- إجراءات طويلة لتعويض الشيكات، وفي الموافقة على منح القروض؛
- تخوف البنوك من استثمارات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظار لاتساع هوة

[1]- عطاالله ياسين، المرجع السابق، ص213.

المخاطرة؛

- نظام بنكي غير متطور، مع وضع شروط منها ما هي غير موضوعية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛[1]
- ارتفاع أسعار الفائدة لهذه المؤسسات التي تحتاج لعناية خاصة حتى تستطيع السداد؛[2]
- تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض؛[3]

6- المعوقات المرتبطة بالعقار: وتمثل في:

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها.
- كبر حجم الطلب مقارنة بما هو متاح؛
- عدم استغلال مناطق عقارية كثير (صعوبة الحصول على حقوق الملكية، سوء التسيير، الافتقار إلى أبسط شروط الاستثمار مثل: الكهرباء، الماء، الغاز)، بالإضافة إلى تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي؛
- لا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق عمومي إداري موجه، سوق خاص حر)؛
- كثر المتدخلين العاملين في تسيير القطاعات؛

[1]- حمزة غربي، أثر إشكالية التمويل على الهيكلة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 203.

[2]- علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، يومي 13/14 أفريل 2008، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص96.

[3]- قاسم كريم، مريزق عدنان، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص123.

- منشآت في حالة سيئة تعاني من سوء التسيير، فنجد نسبة 20 % من منطقة الوسط فمما تتعدى النسبة 43.5% في الشرق و62.8 % في الغرب؛[1]

7- المعوقات المربطة بالمحيط الإداري: المحيط الإداري غير ملائم ننمو وتطور المؤسسات الصغير والمتوسطة وهذا د:

- صعوبة الإجراءات الإدارة والتنفيذية للحصول على قبول مشرع المؤسسة.
- بطئ وتعقيد الإجراءات الإدارية، فمثلا قيد المؤسسة الصغير والمتوسطة في السجل التجاري تأخذ وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لذلك قد تتعدى 18 وثيقة؛[2]
- بالإضافة إلى ذلك صعوبة استخراج هذه الوثائق ففي بعض الحالات يضطر أصحابه لاستعمال الوساطة في ذلك؛

يمكن الإشارة إلى أن تجميع الوثائق التي يتطلبها ملف طلب القرض حسب تحقيق قام به مركز الأبحاث CREAD تستغرق 36 يوما بالنسبة للمؤسسات الصغير والمتوسطة وأن إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويل يتراوح بين 17 و25 يوما، وأن أسباب رفض البنوك إقراض هذه المؤسسات إلى العناصر التالية وهذا دائما حسب التحقيق الذي أجره المركز:

- قواعد الحذر التي تطبقها البنوك؛
- تقص الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات الصغير والمتوسطة؛
- بالإضافة إلى ملفات ناقصة؛

8- المعوقات المرتبطة بالمنافسة: ونذكر منها:

- منافسة غير نزيهة في عدة قطاعات، ولا وجود لتقييم في حجم المنافسة؛
- منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلص من حدود التعريفات الجمركية؛

---

[1]- جعال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي:17—18 أفريل2006، ص636.

[2]- فتات فوزي، عمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي:17 — 18 أفريل2006، ص791.

•منافسة المؤسسة العمومية أقل قوة يسبب انحطاطها، حيث أن هذا الوضع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام؛

•المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الخارجية نتيجة إتباعهم استراتيجية الجودة والسعر المنخفض اثرت على الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى المنتجات الشرق أسيوية المعتمدة على استراتيجية إغراق السوق عن طريق السعر المنخفض (الصين، التايوان)؛

•نقص الخبراء المتخصصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

9- معوقات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الكلي: وتتمثل في:

- استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول؛
- تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بعمليات الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية؛
- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها.[1]

[1]- عطا الله ياسين، المرجع السابق، ص ص 114-115.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل ، تناولنا فيه التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يتعلق بها من جوانب أخرى، فهي تعتبر جد مهمة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه والذي تم تقديمه تلك المؤسسات لقيت اهتماما بالغا من طرف الدولة الجزائرية التي وجهت جميع الجهود وعملت على ترقية وتأهيل تلك المؤسسات، وبالرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال هذه المؤسسات باعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية.

الفصـــــل الثاني

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة للفترة (2012-2021)

- المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.
- المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE
- المبحث الثالث: تقييم عمل وكالة ANSEJ وANADE بالمسيلة كآلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

في إطار دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الجزائر العديد من الأجهزة في سبيل النهوض بهذا القطاع ومن اسسها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ .

ويعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لخصوصيتها خاصة نقص الموارد المالية ورأسمال وصغر حجمها وكثافة العمالة...الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من برامج الدعم المالي والفني للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المنافسة والاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذي البرامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ .

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل الميداني بدراسة كاملة حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ فرع المسيلة وتقييم عملها كآلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علما أنه تم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE بناء على هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

المبحث الثالث: تقييم عمل وكالة ANSEJ بالمسيلة كآلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، حيث تسعى هذه الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستوى الوطني والمحلي، وتلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دور في إنشاء وتمويل المشاريع المقاولاتية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث الثاني بشيء من التفصيل كونها موضوع دراسة حالة.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق وعرض موجز لهذه الوكالة.

المطلب الأول: إنشاء وتعريف ومهام الجهاز الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

يمكن أن نقدم نشأة وتعريف الوكالة كما يلي:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عمال بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96–14 المؤرخ في 16 صفر عام 1417بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296، المؤرخ في 24 جانفي 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

ويمكن تعريف وكالة دعم تشغيل الشباب على أنها جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها.[1]

أولا : مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تقوم الوكالة الوطنية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 296/96 بالمهام التالية:

1. تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.
2. إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
3. تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية.
4. تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع.
5. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
6. تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منه الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
7. تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها هؤلاء الشباب، مع الحرص على احترام

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996، **والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد 52، المواد3،4، ص12.

بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

8. تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
9. تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
10. تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
11. تقيم علاقات متواصلة مع المصارف والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
12. تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، وذلك بالاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
13. تنظم حصص تدريبية لتعليم الشباب أصحاب المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير.
14. تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفق للتشريع المعمول بهما.

أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردتها المرسوم التنفيذي رقم 96–296 فتمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على" تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم"، وعوضت بما يلي "تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها"

حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلى مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسة المصغرة، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء

عند عملية إنشاء المؤسسات المصغرة أو عند أي عملية توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

أولا: تسيير وتنظيم الوكالة

يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس المراقبة.

1– المجلس التوجيهي:

يتكون مجلس التوجيه من 19 عضو يعينون بقرار من طرف الوزير المكلف بالتشغيل بناءا على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يقوم أعضاء المجلس بانتخاب الرئيس ونائبه لمدة سنة واحدة، ويجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقت ارح من ثلثي أعضائه، أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك. [1]

ويقوم مجلس التوجيه بالمهام التالية:

- ✓ يصادق على برنامج نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا نفقات تسيير الوكالة وتجهيزها والقواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة، بالإضافة إلى التنظيم الداخلي للوكالة.
- ✓ يداول المجلس حول إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة، وكذا المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم، يصادق مجلس التوجيه على حسابات الوكالة.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 13– 253 المؤرخ في 2 جوان 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 93–290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، **يتضمن شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها**، الجريدة الرسمية، العدد35، المادة 12، ص13.

2– المدير العام للوكالة:

يعين المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف رئيس الحكومة بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل، ويضطلع على المهام الآتية[1]:

- ✓ يمثل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.
- ✓ يحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه.
- ✓ يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة، ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- ✓ يقاضي أمام العدالة ويمثل الوكالة بصفتها المدعي أو المدعي عليه.
- ✓ يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات، ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها.
- ✓ يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها.
- ✓ يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به.
- ✓ يأمر بصرف نفقات الوكالة.
- ✓ يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه.
- ✓ يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

3– لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها، وتجتمع لجنة المراقبة بحضور

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996، المواد 7، 8، 9، 10، 12، 18،مرجع سابق، ص13–14.

المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر، وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتضطلع بالقيام بالمهام التالية[1]:

تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة.

تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام.

- ✓ تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليها إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناءا على قرار من مجلس التوجيه.
- ✓ يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف.
- ✓ يحدد مجلس التوجيه نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة.

ثانيا: موارد ونفقات الوكالة[2]

1-الموارد: تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 0220 في مادته 00 من:

- ✓ تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب
- ✓ حامل استثمار الأموال المحتملة.
- ✓ الهبات والوصايا.

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المادة22، مرجع سابق، ص15.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، المواد23، 24، مرجع نفسه ، ص06.

- ✓ المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- ✓ كل حاصل آخر يرتبط بنشاطها.

2- نفقات الوكالة

- ✓ نفقات التثبيت.
- ✓ نفقات التسيير والصيانة.
- ✓ النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وانجاز مهامها.

وفي ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة للشباب فرصة تجسيد فكرة وتحويلها إلى مشروع مؤسسة مصغرة، لكن ذلك في ظل قيود والتزام بالإجراءات المنصوص عليها.

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع المسيلة.

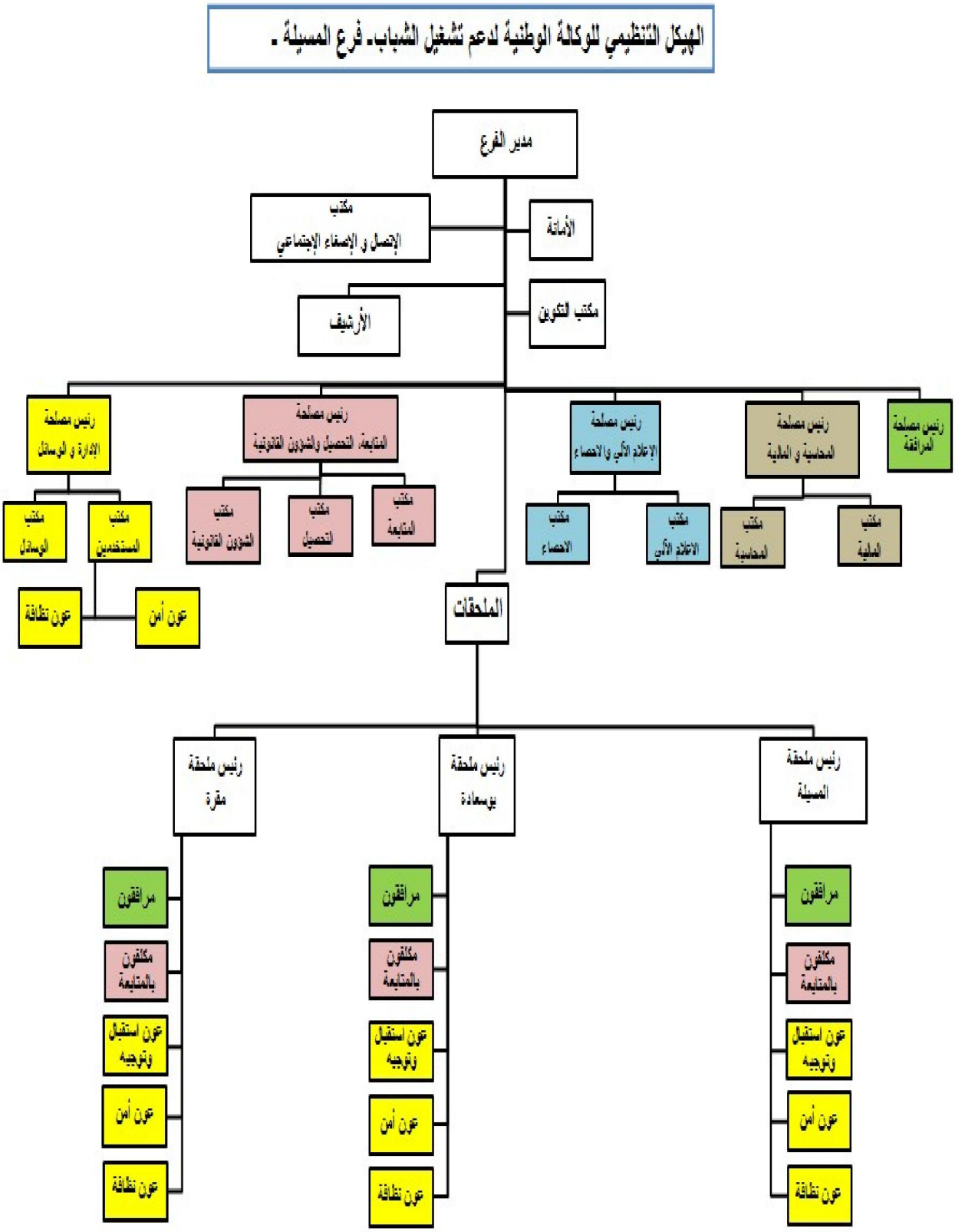

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب–ANSEJ– فرع المسيلة

ثالثا: مسار دراسة المشاريع في الوكالة

يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل فيما يلي:

الخطوة الأولى:

وفيها يتم لقاء الشباب الذين يملكون روح المقاولاتية، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض الخطوات إنشاء المشاريع المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى الملف التسجيل وكيفية إيداع ملفاتهم.

الخطوة الثانية: إعداد الملف الاولي لصاحب المشروع:

يتضمن ملف التسجيل مايلي:

- شهادتان أصليتان للميلاد رقم(12).
- شهادة الإقامة.
- شهادة عدم الاخضاع للضريبة.
- شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
- طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة (يوضح طبيعة النشاط ومكانه)
- شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح مابين 19–20 سنة.
- فاتورة شكلية للتأمين على العتاد (المبلغ خارج الرسم)
- فاتورة شكلية للتمين على العتاد (مبلغ التأمين بكل الرسوم).

الخطوة الثالثة:

تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المدفوعة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث عن المقاولاتية وذلك من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء (من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للأجراء CNAS أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)

الخطوة الرابعة:

المحادثة الفردية: فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضيره نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطائه معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.

اللجنة المحلية والمالية: أسست هذه اللجنة من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل (إعادة النظر) الملفات.

الخطوة الخامسة:

التكوين القانوني للمؤسسة: بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشاب على سجل تجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فالح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

الخطوة السادسة:

فتح حساب بنكي: يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض. بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع مساهمته الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف– الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط– إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب. ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط وهذا الشكل أدناه يوضح مسار المرافقة والدعم للمؤسسات الناشئة بالوكالة المحلية بولاية المسيلة.

شكل رقم (05): مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

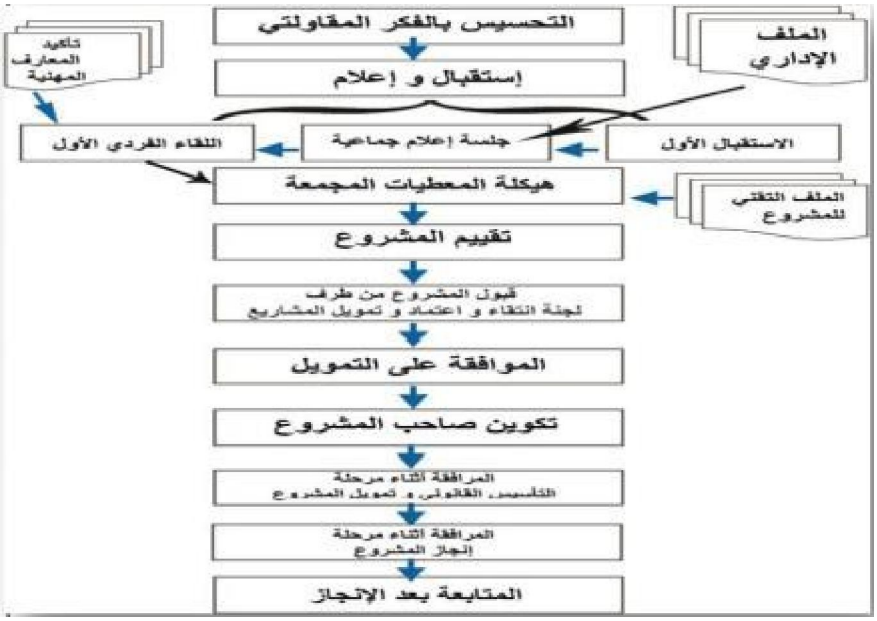

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة.

المبحث الثاني: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة .تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات .تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة .تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى

أولا: شروط التأهيل للاستفادة من الجهاز

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين 18 و55 سنة.
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلاءم مع المشروع المراد انشاؤه.
- أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- أن لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

ثانيا: مراحل المرافقة :

- فكرة المشروع التسجيل عبر الموقع الإلكتروني.
- استقبال وتوجيه محادثات فردية.
- إعداد المشروع تكوين صاحب المشروع المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع.
- موافقة البنك الإنشاء القانوني للمؤسسة.
- تمويل المشروع الانطلاق في النشاط.

- متابعة النشاط.

شكل رقم (06): مراحل المرافقة لإنشاء المشروع(ANADE)

المصدر: إعداد الدكتور جباري عبد الرزاق.

المطلب الثاني: التركيبة المالية

أولا: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

شكل رقم (07): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب،	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

ثانيا: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

شكل رقم(08): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	فرض بدون فائدة (وكالة أناد).
حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

ثالثا: الهيكل المالي للتمويل الذاتي

شكل قم(09): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثنائي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE

المطلب الثالث: الإعانات المالية

أولا: القروض الممنوحة من طرف الوكالة

1 – قرض غير مكافأ :

تمنح الوكالة قرض غير مكافأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

2– تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100 %.

3– مدة تسديد القروض:

شكل رقم (10): مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	القرض الغير مكافئ
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	–05 سنوات (التموين الثلاثي) –06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE .

4– قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل :

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات

5– قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال :

يمكن للشباب ذوي المشاريع، الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000دج.

ملاحظة: في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

6– المرافقة والتكوين:

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:

- المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
- برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

المطلب الرابع: الامتيازات الجبائية (في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

أولا: مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

- لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2–مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها .– الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة(IBS, IRG أو TAP)، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، ابتداءا من تاريخ الاستغلال.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة (عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.[1]

[1] – الموقع الإلكتروني للوكالةhttp//www.anade.dz

المبحث الثالث: تقييم عمل وكالة ANSEJ بالمسيلة كآلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعت ANSEJ و ANADE فرع المسيلة منذ نشأتهما إلى تحقيق أهدافهما بمساعدة الشباب الراغب في العمل بتقديم المساعدات المالية لهم من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويتضح لنا ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة وفق دراستنا للمؤشرات التالية:

المطلب الأول: إحصائيات وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة حسب نوع التمويل والجنس.

جدول رقم (08): عدد الملفات الممولة حسب نوع التمويل خلال الفترة (2012–2021)

عام	رقم ME الممول	الملفات الممولة حسب نوع التمويل		
		التمويل الذاتي	مختلط	ثلاثي الزوايا
2012	1293	0	36	1257
2013	584	0	18	566
2014	579	0	8	571
2015	373	0	2	371
2016	235	0	1	234
2017	35	0	3	32
2018	67	0	4	63
2019	120	0	5	115
2020	70	5	1	64
2021	113	5	3	105
المجموع	3469	10	81	3378

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

شكل رقم (11): عدد الملفات الممولة حسب نوع التمويل خلال الفترة (2012–2021)

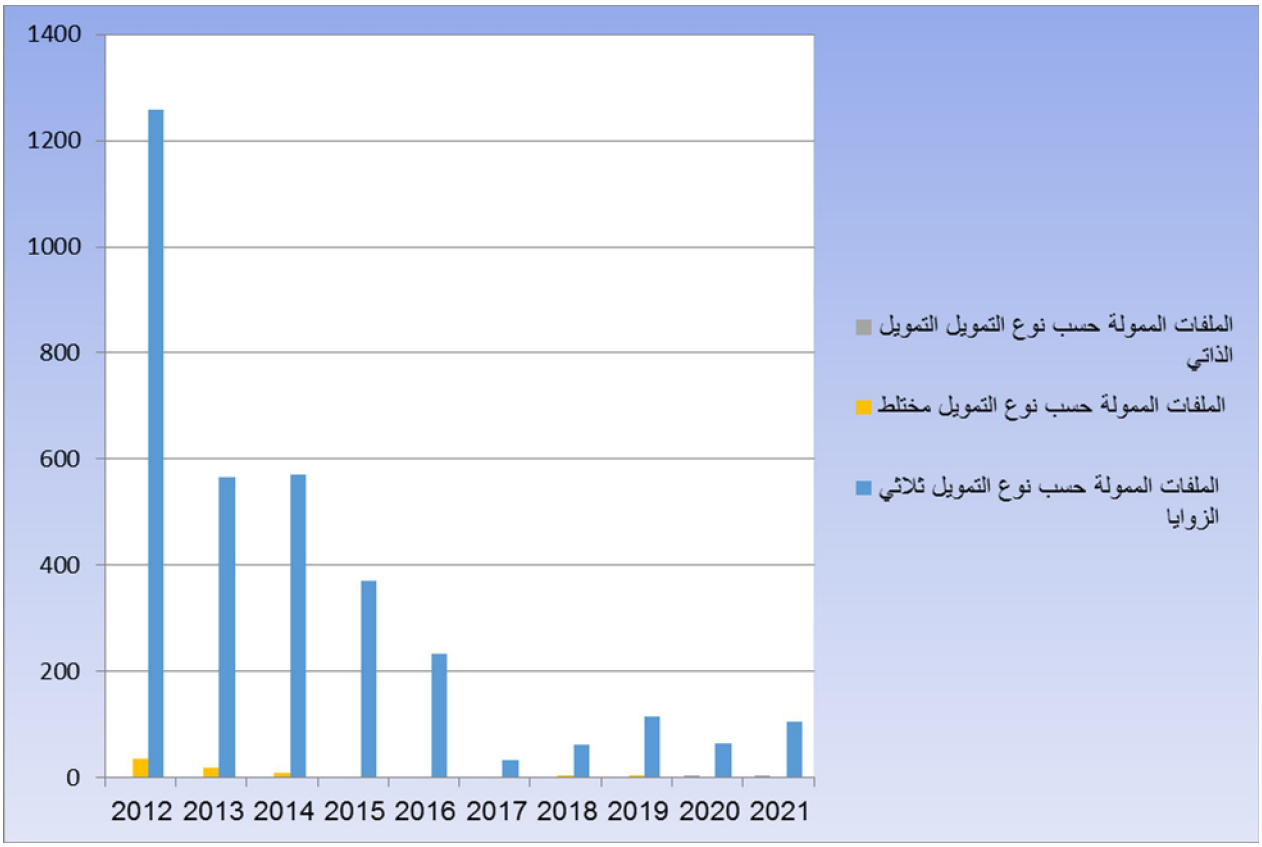

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن عدد الملفات الممولة بصيغة المختلط والثلاثي سجلت ارتفاعا كبير في سنة 2012 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي 36 ملف بنسبة 2.87 %من إجمالي الملفات الممولة، وعدد ملفات التمويل الثلاثي 1257ملف عن طريق بنك إي بنسبة 97.21 %، كما أن القراءة الإحصائية تبن أن هناك إقبال مرتفع للتمويل بصيغة الثلاثي، وهذا راجع إلى لجوء الشباب للمساهمة البنكية في التمويل.

جدول رقم (09): عدد الملفات الممولة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2012–2021)

عام	الملفات الممولة حسب الجنس	
	مذكر	مؤنث
2012	1216	77
2013	550	34
2014	539	40
2015	342	31
2016	221	14
2017	31	4
2018	64	3
2019	113	7
2020	60	10
2021	104	9
المجموع	3240	229

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

شكل رقم (12): عدد الملفات الممولة حسب نوع الجنس خلال الفترة (2012–2021)

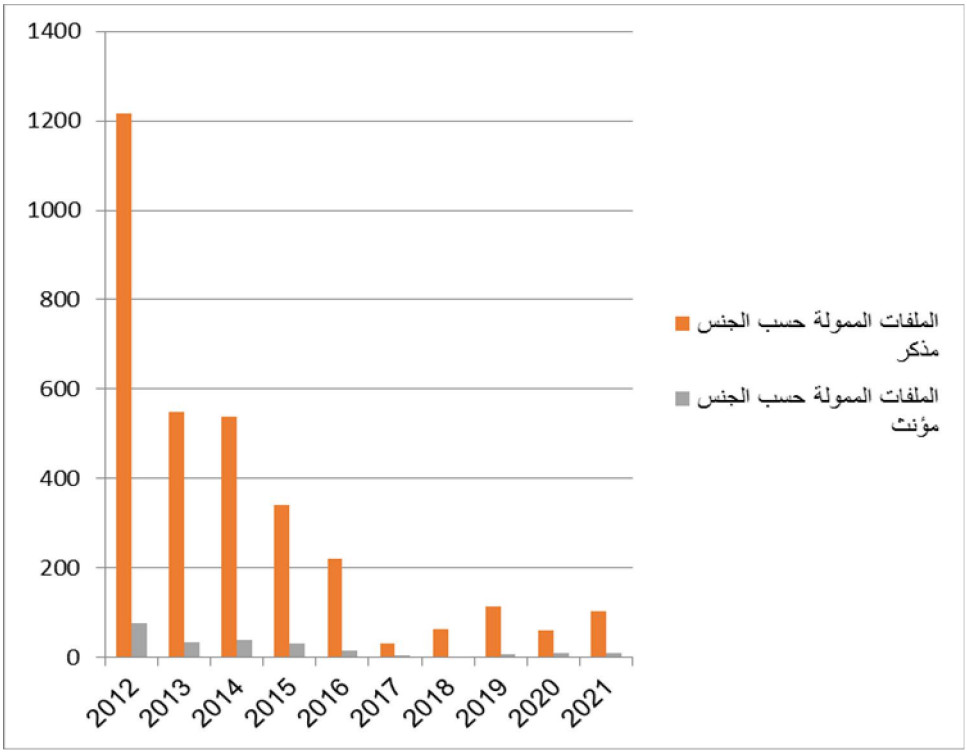

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن عدد الملفات الممولة للذكور كبيرة في سنة 2012 حيث كان عدد الملفات 1266 مقارنة بالإناث كان 77 وهو يمثل فارق كبير في توجه الذكور بقوة مقارنة مع الإناث التي يعتبر ضئيل نظرا لعدم توجه المرأة للعمل المقاولاتي ونظرا لظروف عدة سواء من المجتمع أو من طرف المؤسسات الممولة من إجمالي الملفات الممولة، وعدد ملفات الممولة للذكور في 2021 بلغ مقارنة مع الإناث الذي بلغ 09، ونرجع هذا التراجع إلى عدة ظروف اقتصادية وخاصة أزمة كرونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا كما أن القراءة الإحصائية تبن أن هناك إقبال مرتفع للذكور على حساب الإناث وهذا راجع لإقبال الشباب البطال وخريجي الجامعات على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: إحصائيات وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (10): عدد الملفات الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012–2021)

الوظائف المخطط لها	الملفات الممولة من مستوى التعليمي					
	جامعي	ثانوي	ابتداء	متوسط	تدريب إحترافي	عام
1355	69	202	180	798	44	2012
631	31	65	57	341	90	2013
608	46	60	55	216	202	2014
435	35	27	28	67	216	2015
323	22	5	5	15	188	2016
76	15	0	0	1	19	2017
182	27	0	0	0	40	2018
323	33	0	0	0	87	2019
174	24	0	0	0	46	2020
283	22	0	0	0	91	2021
4390	324	359	325	1438	1023	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

شكل رقم (13): عدد الملفات الممولة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012–2021)

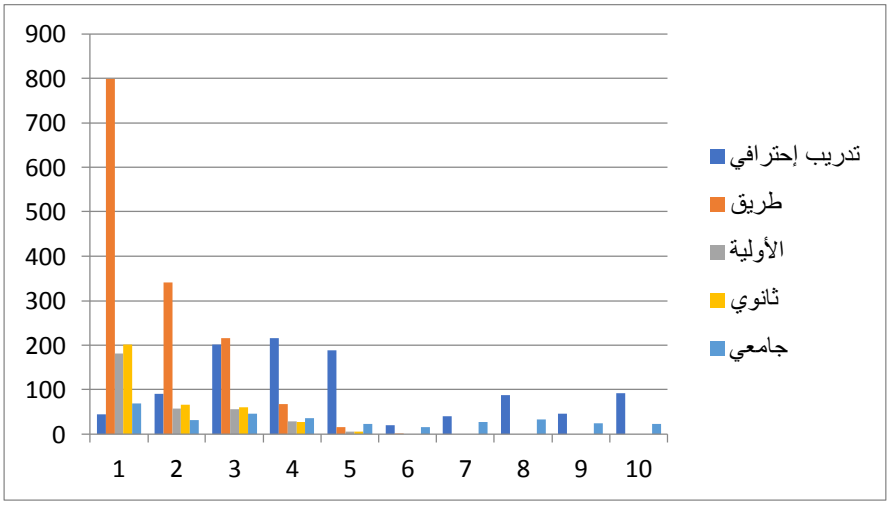

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن عدد الملفات الممولة حسب المستوى التعليمي بالنسبة للمتوسط سجلت ارتفاعا كبير في سنة 2012 حيث كان عدد الملفات الممولة 798 ملف وتنعدم في سنة 2021 بسبب أزمة كرونا، ونلاحظ بقاء 22 ملف للجامعيين سنة 2022 و91ملف للمتدربين الاحترافيين كما أن القراءة الإحصائية تبن أن هناك إقبال منخفض ومتناقص وتكاد تنعدم في بعض المستويات مع مرور السنوات وهذا راجع إلى ركود الاقتصاد وأزمة كرونا.

المطلب الثالث: إحصائيات وكالة ANSEJ و ANADE بالمسيلة حسب نوع النشاط.

جدول رقم(11): عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012–2021)

عام	الزراعة	الفنون و الحرف اليدوية	المباني و الأشغال العامة	هيدروليكي	صناعة	أعمال الصيانة
2012	46	11	46	0	92	11
2013	72	16	54	1	97	20
2014	166	17	81	0	83	31
2015	137	10	50	0	79	24
2016	115	7	22	0	30	19
2017	11	1	2	0	1	1
2018	14	0	19	0	13	9
2019	62	2	11	0	16	9
2020	22	1	7	0	12	9
2021	43	5	13	0	25	10
المجموع	688	70	305	1	448	143

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

شكل رقم (14): عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012–2021)

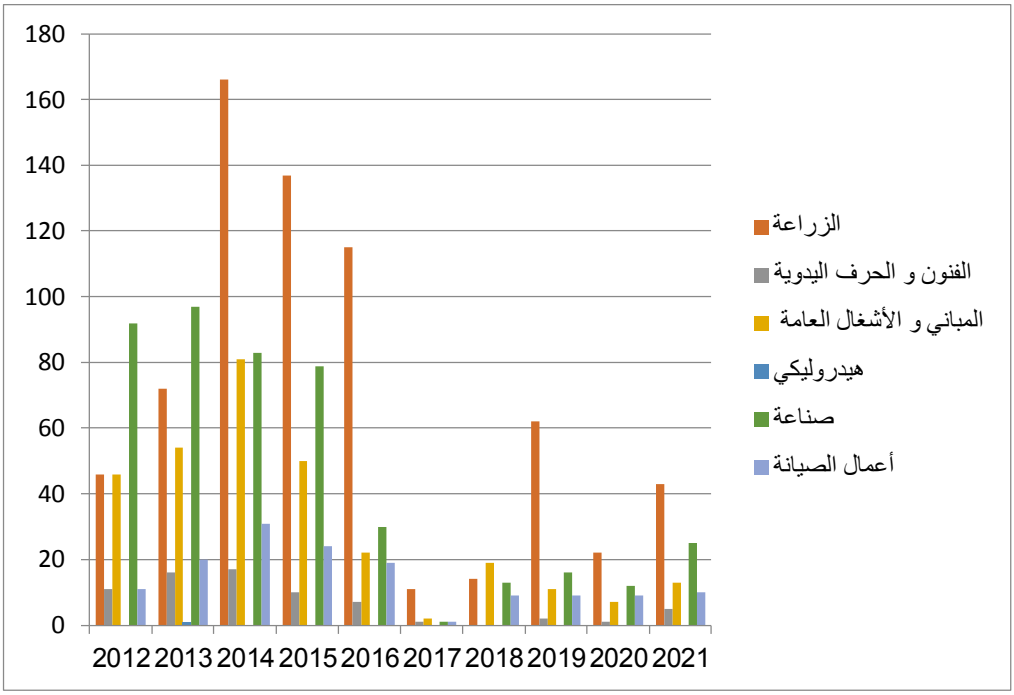

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

جدول رقم (12): عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012–2021)

عام	المهن الليبريالية	خدمات	نقل البضائع	نقل الركاب	نقل المبرد	المجموع الإجمالي
2012	36	435	579	11	26	1293
2013	23	234	63	0	4	584
2014	25	167	8	0	1	579
2015	17	56	0	0	0	373
2016	7	35	0	0	0	235
2017	7	12	0	0	0	35
2018	8	4	0	0	0	67
2019	13	7	0	0	0	120
2020	12	7	0	0	0	70
2021	10	7	0	0	0	113
المجموع	158	964	650	11	31	3469

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

شكل رقم (15): عدد الملفات الممولة حسب نوع النشاط خلال الفترة (2012–2021)

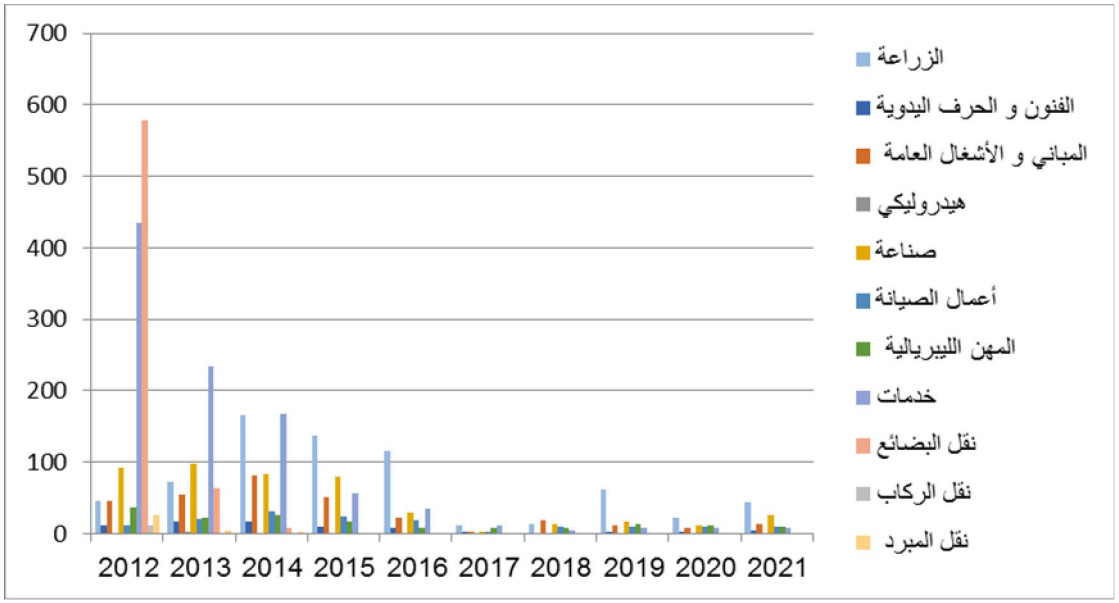

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات ANSEJ – ANADE (2012–2021)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن عدد الملفات الممولة حسب النشاط فهوم مرتفع بالنسبة للصناعة والزراعة حيث سجلت ارتفاعا كبير في سنة 2014حيث كان عدد الملفات 166 ملف بالنسبة للزراعة 83 ملف بالنسبة للصناعة وبدأت في الانخفاض إلى أن وصلت في سنة 2021 43 بالنسبة للزراعة و25 بالنسبة للصناعة وهما مجالان مهمان في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات والتراجع الملحوظ فهو راجع دائما إلى ركود الاقتصاد وأزمة كرونا.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للجانب الميداني والذي تناولنا فيه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كمحل للدراسة بالمسيلة، يمكننا القول أن الوكالة قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محليا وكان جليا من خلال عدد المؤسسات الممولة والتي كان في تطور وتزايد ملحوظ من سنة الى أخر إلا في السنوات تراجعت بشكل ملحوظ نظرا للظروف الاقتصادية وأزمة كرونا.

كما لاحظنا أنه هذه المؤسسات تتوزع على عدة قطاعات الزراعة والصناعة وخاصة الخدماتي منها وذلك لمنحهم العديد من الامتيازات مالية وغير المالية بصيغها المختلفة الثنائي والثلاثي ومن ثم توفير مناصب عمل شغل جديدة للشباب البطال.

لكن فضلا عن الامتيازات الممنوحة إلا أن إنشاء هذه المؤسسات ودعمها من طرف الوكالة تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية مما تعرقل وتؤثر على فعالية ودور هذه الوكالة في دعم وتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخـــاتمــة

الخـاتمـــة:

فتطرقنا الى أهم مهام وأهداف التي تسع الى تحقيقها مع ذكر أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة. وهذا الدور الفعال في تحقيق التنمية المحلية ومن ثم التنمية الاقتصادية ككل، لذا تم استحداث عدة أجهزة ووكالات متخصصة في تمويل ومرافقة هذه المؤسسات، وكذا تقديم الدعم لحاملي المشاريع ومساعدتهم في خلق مؤسستهم الخاصة.

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا التطبيقية أحد أهم هيئات الدعم المالي وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغل الشباب – ANSEJ –والتي تم تغييرها باسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE بالمسيلة ،حيث تطرقنا الى الإجراءات والشروط الواجب توفرها في الشباب للاستفادة من التمويل وهيكلها الخاص بها، إضافة إلى الامتيازات الممنوحة من طرف وكالة المسيلة.

أولا: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى: نص** الفرضية على وجود عدة أهداف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها تقليل نسبة البطالة، وتجسيد أفكار الشباب في الواقع وغيرها منا الأهداف، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة وهذا من خلال إسقاط مؤشر عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة المدروسة، وهي في تزايد في مختلف القطاعات.

- **الفرضية الثانية:** المؤسسات رفقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث نجد صيغة خاصة للتمويل تعتمدها الوكالة كآلية للدعم وأثبت الدراسة أن التمويل من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات.

- **الفرضية الثالثة:** تبن من خلال الدراسة أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJبالمسيلة تعمل بصيغتين للتمويل الثنائي والثلاثي، لكن نجد صيغة التمويل الثلاثي أكثر فعالية، وهذا ما يحمله من خصائص، ومميزات، وكذا عدة تسهيلات في اجراءات التمويل

أمام الشباب الراغب في انشاء مؤسساتهم وهذا اعتمادا على مؤشر نوعية صيغة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة.

ثانيا: نتائج الدراسة

تم التوصل الى النتائج التالية:

- أغلب المؤسسات المنشاة من طرف الوكالة لا تحمل طابع إنتاجي بل خدماتي.
- استطاع وكالة ANSEJ ANADE امتصاص جزء من البطالة بولاية المسيلة.
- تعد الاعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة ا افز الأساسي لاستقطاب الشباب للحصول على تمويل من الوكالة.
- تعتبر وكالة ANSEJ وANADE من أهم الأجهزة التمويلية والداعمة التي وضعتها الدولة لنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تقدمه من خدمات وتوصيات وتوجيهات لتمويل أصحاب المشاريع، وهذا ما يعكس فعاليتها كآلية لدعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: التوصيات

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج من الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات:

- تقليل الاجراءات الادارية المتعلقة بمنح القروض.
- ضرورة الاهتمام بتقديم الدعم للقطاعات المنتجة وهذا بمنحها تسهيلات وامتيازات أكبر من القطاعات الأخرى.
- القيام ببرامج تكوينية نوعية لتكوين الشباب أصحاب المشاريع.
- ضرورة المراقبة والمتابعة الميدانية المستمرة لأصحاب المشاريع.
- الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع الوكالة والتنسيق فيما بينهما ما يوفر أفكار وامتيازات جديدة.

رابعا: آفاق البحث

- وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع، وهذا بسبب الحصول على المعلومات اللازمة أو لأسباب أخرى، وهذا ما يفتح المجال لبحوث أخرى، ومن المواضيع التي نعتبرها آفاق البحث نجد:

- اجراء دراسات مقارنة بين ANSEJ وANADE

- دراسة مدى فعالية المرافقة لأصحاب المشاريع من طرف وكلات الدعم بعد الحصول على التمويل.

- دراسة الصيغ الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع:

I. الكتب باللغة العربية:

1. تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص2020.
2. جبار محفوظ، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطورها في العالم.
3. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013.
4. رابح خوين، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، القاهرة، مصر، 2008 .
5. لرقط فريدة، بوقاعة زينب، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2004.
6. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، دون سنة نشر.

II. المذكرات والأطروحات:

1. حمزة فيشوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل الاقتصاد والمشاركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2007-2008 .
2. سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2014.

3. عطاالله ياسين، الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019.
4. عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015.
5. مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،2012.
6. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرى في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

III. المجلات:

1. بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإيداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول 2008.
2. حمزة غربي، أثر إشكالية التمويل على الهيكلة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
3. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 03 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2004.

4. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10 سنة 2010.

IV. الملتقيات والمداخلات

1. بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
2. جعال بلخياط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي:17—18 أفريل2006.
3. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28-29 أكتوبر 2014 .
4. عون الله سعاد، عزيزو راشدة، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر " فرص وتحديدات"، جامعة محمد خيضر الجزائر، بسكرة، 3-4-5 ماي 2011.
5. غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006.

6. فتات فوزي، عمراني عبد النور قمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي:17 — 18 أفريل2006.
7. فرحاتي عمر، الملتقى الوطني حول، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
8. قاسم كريم، مريزق عدنان، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
9. قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006.
10. محمد زيدان، إدريس رشيد، الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17أفريل 2006.
11. هواري معراج،" إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر"، دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 40، 2008.

12.اسماعيل شعبان، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2003.

13.بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (حالة المشروعات المحلية بسطيف)، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر ،2003.

14.علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، يومي 13/14 أفريل 2008، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

15.وازرة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.

V. القوانين

1. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم04-14.
2. الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001.
3. الجريدة الرسمية، المادة 01-04، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد 06.
4. الجريدة الرسمية، المادة 1-13، المرسوم التنفيذي 03-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 جانفي 2004 و المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50 سنة وتحديد قانونه الأساسي، العدد03.

5. الجريدة الرسمية، المادة 1-5، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 3 صفر 1417 الموافق ل 29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحددها القانون الأساسي، العدد 40.
6. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 93-12.
7. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 21-71.
8. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 04 -134.
9. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 04-16.
10. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 2000- 190، المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 جويلية 2000، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 42 .
11. الجريدة الرسمية، المواد (01-05)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52.
12. المرسوم التنفيذي رقم 13- 253 المؤرخ في 2 جوان 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 93-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، يتضمن شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد35.

VI. المواقع الإلكترونية:

1. http//www.ansej.org.dZ
2. http//www.anade.dz
3. http //www.angem.dz/ar/aticle/objectifs-et-missions/20/05/2022.
4. WWW.CGCI.DZ//AR/Action=rubrique@service-id=3ube=4=ar

الملاحـــــــــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة.

تضمّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للاستفادة من الجهاز :

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين 18 و55 سنة.
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاؤه.
- أن يقدّم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- ان لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المرافقة:

فكرة المشروع – التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - استقبال وتوجيه -محادثات فردية - إعداد المشروع -تكوين صاحب المشروع- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة – تمويل المشروع - الانطلاق في النشاط – متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويـــــــــل الثـــــــــلاثي				
	الفئة	النشاطة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أند)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة النشاطات	5 ٪	25 ٪	70 ٪
	الغير بطالين	نشاطات الحرف	10 ٪	20 ٪	70 ٪
		نشاطات الخدمات والنشاطات الحرة	10 ٪	10 ٪	70 ٪
		بقية النشاطات	10 ٪	15 ٪	70 ٪

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويـــــــــل الثـــــــــنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أند)
حتى 10.000.000 دج	50 ٪	50 ٪

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويـــــــــل الذاتـــــــــي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية فقط في حينا
حتى 10.000.000دج	100 ٪

الإعانات المالية

قرض غير مكافأ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	القرض الغير مكافئ
مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	-05 سنوات (التمويل الثلاثي) -06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال

يمكن للشباب ذوي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

*الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
*الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
*تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% لحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

*الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والبنايات الإضافية لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إقتنائها.
*الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (TAP أو IBS, IRG) ، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
*عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في النقطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدّة غير محدّدة .
(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

لمزيد من المعلومات تصفحوا الموقع الإلكتروني للوكالة http://www.anade.dz

ANADE.DZ ANADE_DC ANADE_dg

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2022/05/22

إلى السيد: مدير المركز الجامعي
لدعم وتنمية المقاولاتية
بالمسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	نور الدين بن حويرة		رب 0812	
02	بن ادريس محمد الأمين	1717350812	7974 .ب.و	

عنوان المذكرة: دور هيئات الدعم الحكومي في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
	25 MAI 2022	رئيس قسم علوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بنوعيرة نور الدين المولود(ة) بتاريخ: 03/05/1980 ب: وشنة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 205962961 الصادرة بتاريخ: 09/01/2020 عن: ..... وشنة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مال خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور هيئات الدعم الحكومية في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 22/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن ادريس محمد الأمين المولود(ة) بتاريخ: 18/09/1996 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200341514 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: أمسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور هيئات البحث العلمي في تطوير الجزائر

في إرساء وتطوير الخدمات الصغيرة والمتوسطة

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/12

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التي قمنا بها إلى التعرف على السياسة التي انتهجتها الجزائر في الميدان الاقتصادي في ظل الرهانات والتحديات العالمية وتوجهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في التنمية المستدامة ودورها المحوري في الإنتاج والتخفي ضمن حدة البطالة

وهذا ما أدى إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي تم تغيير إسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، والدور الذي تؤديه في إنشاء وتمويل هذه المؤسسات وتوسعها بتكوين فروع لها عبر الولايات ومنها فرع ولاية المسيلة– محل الدراسة – وذلك تحقيقا للتنمية المحلية، وتشجيع الشباب البطال واستغلالا لليد العاملة في مختلف القطاعات، كما تم توضيح أشكال الدعم المالي المقترحة والمقدمة من طرف الوكالة بدء بالتعرف على هذا الجهاز واستراتيجية العمل ووصولا إلى النتائج التي حققها على مستوى الولاية وكذا مرافقة وتكوين الشباب حاملي هذه المشاريع لمواجهة الصعوبات التي غالبا ما تواجهها هذه المؤسسات في مشوارها الاقتصادي، كما تطرقت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بالوكالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في هذا الإطار وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة وتطوير هذه المؤسسات وإعادة بعث الروح من جديد في المؤسسات المتعثرة والتي فشلت في مراحلها الأولى والنهوض بها من جديد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم الحكومي، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

Abstract:

This study, which we conducted, aimed to identify the policy pursued by Algeria in the economic field in light of the global challenges and stakes and its orientation towards small and medium enterprises because of their importance in sustainable development and their pivotal role in production and concealment within the severity of unemployment

This led to the establishment of many supporting bodies, including the National Agency for Supporting Youth Employment (ANSEJ), whose name was changed to the National Agency for Entrepreneurship Support and Development (ANADE), and the role it plays in establishing, financing and expanding these institutions by forming branches across the states, including the branch of the Wilayat of M'sila-Mahal. The study - in order to achieve local development, encourage unemployed youth and exploit the labor force in various sectors. The forms of financial support proposed and provided by the agency were clarified, starting with getting to know this body and the work strategy, and reaching the results achieved at the state level, as well as accompanying and training young people who have these projects. To face the difficulties that these institutions often face in their economic journey, the study also touched upon presenting a set of statistics related to the Agency and the small and medium-sized enterprises that were established in this framework, in order to reach the actual contribution rate in creating jobs, absorbing unemployment, developing these institutions and reviving the spirit of New in the faltering institutions that failed in their early stages and the advancement of them again.

Keywords: small and medium enterprises, government support bodies, the National Agency for Youth Support and Employment ANSEJ, the National Agency for Entrepreneurship Support and Development ANADE.